



الموضوع:

دور التكنولوجيا المالية في تسهيل التجارة الدولية دراسة حالة تجارب بعض الدول

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

من أعداد الطلبة:

أ.د/ رايس حدة

- ربوح يمينة

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رنّيسا	- استاذ	- بن عبد فريد
بسكرة	مقررا	- استاذ	- رايس حدة
بسكرة	مناقشا	- استاذ محاضر سبـ	- طبني مريم.

الموسم الجامعي: 2024/2025

.....ملحق بالقرار رقم ١٠٨٢... المؤرخ في ٢٧-٣-٢٠٢٠
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومحاذاتها



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

أنا الممض، أسفلاً

التاريخ: ٢٠٢٥/٠٥/٢٧

توقيع المعنى (٥)



الموضوع:

دور التكنولوجيا المالية في تسهيل التجارة الدولية دراسة حالة تجارب بعض الدول

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

من أعداد الطلبة:

أ.د/ رايس حدة

- ربوح يمينة

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- استاذ	- بن عبد فريد
بسكرة	مقررا	- استاذ	- رايس حدة
بسكرة	مناقشها	- استاذ محاضر بهـ	- طبني مریم

الموسم الجامعي: 2024/2025



بسم الله الرحمن الرحيم

مع إطلاة فجر هذا الإن Bhar، الذي تكمل بفضل الله وتوفيقه، أجدي مدفوعاً بفيض من الامتنان والعرفان لكل من ساهم في رسم ملامح هذه المرحلة من حياتي الأكاديمية.

أولاً، أرفع أسمى آيات الشكر إلى: الخالق عز وجل، الذي لولا عونه وتسويته ما بلغنا هذا المقام. حمدًا كثيراً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي جلال وجهه وعظيم سلطانه.

أوجه بقلب خاشع وتقدير عميق إلى: والدي الكريمين، سندي وعوني، ونبع الحب والتضحية الذي لا ينضب. كلمات الشكر تعجز عن وصف عظيم فضلكم ودعواتكم التي كانت ولا تزال نوراً يضيء دربي.

أخواتي وأخبي، يا قطعة من روحي ونبض قلبي، أنتم رفقاء الدرب وأجمل عطايا القدر. شكرأ لكم على صحبتكم التي تملأ حياتي بهجة، وعلى دعمكم الذي لا يتزعزع. وجودكم بجانبي يجعل كل شيء أسهل وأجمل

لا يسعني إلا أن أعرب عن خالص شكري وتقديري إلى: أستاذتي ، القائدة والمعلمة، التي بذلت من علمها ووقتها وجهدها الكثير، وغرست حب المعرفة وشغف التعلم. لكي مفي كل الاحتراز والتقدير على ما قدمته لي.

أتقدم بالشكر والامتنان إلى: صديقاتي العزيزات، يا رفيقات الروح وكنز الحياة، شكرأ لكن على الأيام الجميلة التي قضيناها معاً، وعلى كنفكتن الذي طالما كان لي سندأ في أوقات الشدة والفرح. صداقتكن كنز لا يقدر بثمن

وأخيراً، أود أنأشكر: كل من مد لي يد العون وقدم لي الدعم والنصيحة، سواء كانوا أفراداً من عائلتي الكبيرة، أو أصدقاء مخلصين، أو أي شخص آمن بقدراتي وشجعني على المضي قدماً.

إن هذا النجاح هو ثمرة جهود مشتركة ودعم لا يقدر بثمن. أسأل الله أن يجعلني أهلاً لهذه الثقة وأن يوفقني لرد جميلكم في قادم الأيام



والحمد لله رب العالمين.



الاهداء

قال الله تعالى " لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ "

أهدى تخرجى هذا إلى من علمنى العطاء وإلى من أحمل اسمه بكل افتخار وأرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار والدي العزيز وإلى ملاكي في الحياة وإلى معنى الحب والحنان والتفاني وإلى بسمة الحياة وسر الوجود وإلى من كان دعائهما سر نجاحي أغلى الحبائب "أمي الحبيبة الغالية"

والى من كان له فضل الكبير في تشجيعي وتحفيزي ومن منه تعلمت المثابرة وإلى من بهم أكبر وعليهم أعتمدت وإلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها وإلى من عرفت معهم معنى الحياة أخواتي العزيزات و أخي الجميل" وإلى من تخلوا بالإخاء وتذلوا بالوفاء والعطاء وإلى من يرفقهم في دروب الحياة السعيدة والحزينة سرت وإلى من كانوا معى على طريق النجاح والخير "أصدقائي" بتوفيق من الله.

لم يبق سوى خطوات قليلة لإنتهاء مسيرتي الدراسية ، لدى اريد ان اتقدم بجزيل الشكر لكل أساتذتي و خاصة من كان لهم الدور الأكبر في مساندتي في اتمام بحث تخرجى،
ادعوا الله ان يطيل اعماركم ويجازىكم خيرا .
و اخيرا شكرنا لنفسى و لصديقى أيضا .



ملخص الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحليل تأثير التكنولوجيا المالية على تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، توفير فرص جديدة للدول لدخول الأسواق العالمية، وتعزيز الكفاءة والشفافية في العمليات المالية. أظهرت نتائج الدراسة أن التكنولوجيا المالية تسهل التجارة الدولية من خلال تعزيز كفاءة العمليات المالية، تقليل التكاليف، زيادة الشفافية، والمساهمة في تعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

ومن خلال هذه الدراسة ركزنا على الأشكال التالي : ما هو الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تسهيل عمليات التجارة الدولية، وما هي التجارب في هذا المجال؟

ـ ان التكنولوجيا المالية هي محرك أساسي للتحول في القطاع المالي

ـ الهدف الأساسي من التجارة الدولية هو تلبية الاحتياجات المتعددة للأفراد والمجتمعات من خلال الاستفادة من الموارد والقدرات العالمية.

ـ التكنولوجيا المالية أداة حيوية لتسهيل وتطوير التجارة الدولية :تشير النتائج بوضوح إلى أن التكنولوجيا المالية لم تعد مجرد مفهوم نظري، بل هي واقع عملي يتجسد في استخدام واسع النطاق في المعاملات التجارية الدولية، خاصة في الدول الأوروبية والآسيوية. هذا الاستخدام يساهم في تسريع المعاملات، تقليل التكاليف، وتحسين الكفاءة والأمان في التجارة عبر الحدود.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية ، التجارة الدولية، التقنيات المالية الحديثة

Abstract

The aim of the study is to examine the effects of financial technology on improving access to financial services, enabling countries to enter global markets, and enhancing efficiency and transparency in financial operations. As demonstrated in the study, financial technology improves financial operations, cuts costs, increases transparency, and helps small and medium-sized companies compete and attract more foreign investments, which facilitates international trade. The problem of the study is: What role does financial technology play in facilitating international trade operations, and what are the experiences in this field? The findings are: -Financial technology is a fundamental driver of transformation in the financial sector.The primary goal of international trade is to meet the diverse needs of individuals and societies by taking advantage of global resources and capabilities..

- Financial technology is a vital tool for facilitating and developing international trade: The results indicate Clearly, financial technology is no longer just a theoretical concept, but rather a practical reality embodied in its widespread use in international commercial transactions Especially in European and Asian countries. This use contributes to speeding up transactions, reducing costs, and improving efficiency and security in cross
-border trade.

. Keywords: financial technology ,international trade ,modern financial technologies

مقدمة

تمهيد

يشهد الاقتصاد العالمي في مطلع الألفية الثالثة تحولات هيكلية عميقة، تصدرها ثورة تكنولوجيا شاملة ألت بظلالها على مختلف القطاعات، وغيرت من آليات عملها وتفاعلاتها. وفي قلب هذه التحولات، تبرز التجارة الدولية كشريان حيوي يربط اقتصادات الدول ويعزز النمو والازدهار العالمي. إلا أن هذه التجارة، وعلى مر العقود، واجهت تحديات متعددة تتعلق بالكفاءة، والتكاليف، والشفافية، والأمن في عملياتها المالية والمعلوماتية.

في هذا السياق المتنامي للتحديات والفرص، بزغت التكنولوجيا المالية (FinTech) كقوة دافعة للابتكار، مستندة إلى التقدم المأهول في مجالات الحوسبة، والاتصالات، والذكاء الاصطناعي. تمثل التكنولوجيا المالية تقاطعاً فريداً بين التكنولوجيا والخدمات المالية، وتقدم حلولاً مبتكرة وغير تقليدية لمجموعة واسعة من العمليات المالية. وسرعان ما امتد تأثير هذه الثورة الرقمية ليشمل ساحة التجارة الدولية، واعدة بتحويل جذري لطريقة إدارة وتنفيذ المعاملات التجارية العابرة للحدود.

مشكلة الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية مركبة تسعى إلى الإجابة عن السؤال التالي : ما هو الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تسهيل عمليات التجارة الدولية، وما هي التجارب في هذا المجال؟

ويترفع عن هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تسعى الدراسة إلى معالجتها، بما في ذلك:

- ماهي اهم مفاهيم التكنولوجيا المالية ؟
- كيف تساهم التكنولوجيا المالية في تطوير التجارة الدولية ؟
- ماهي اهم الدول الأكثر استخداماً للتكنولوجيا المالية ؟

الفرضيات

بناءً على الإشكالية المطروحة، تقترح الدراسة مجموعة من الفرضيات التي سيتم اختبارها ومناقشتها:

- تمثل اهم مفاهيم التكنولوجيا المالية في أنظمة الدفع الإلكتروني، وتقنية البلوك تشين، والعقود الذكية، والتمويل الرقمي، والمحافظ والعملات الرقمية.
- تساهم التكنولوجيا المالية في تسهيل التجارة الدولية من خلال تسريع المعاملات المالية، وتخفيض تكاليف التحويلات، وزيادة الشفافية والثقة بين الأطراف التجارية
- تُعد الدول المتقدمة مثل الصين، الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة من بين الدول الأكثر استخداماً واعتماداً لحلول التكنولوجيا المالية

أهمية الدراسة:

تأمل هذه الدراسة في تقديم مساهمة علمية وعملية قيمة لفهم عمق دور التكنولوجيا المالية في تسهيل التجارة الدولية. من المتوقع أن تفيد نتائج هذه الدراسة الباحثين والأكاديميين، وصنع القرار في الحكومات والمؤسسات الدولية، والشركات العاملة في مجال التجارة الدولية، والمؤسسات المالية والتكنولوجية، في صياغة استراتيجيات وسياسات فعالة للاستفادة القصوى من إمكانات التكنولوجيا المالية في تعزيز التجارة العالمية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة، وهي:

- تحليل وتقييم دور التكنولوجيا المالية في تسهيل التجارة الدولية.
- تحديد المفاهيم الأساسية والمكونات الرئيسية للتكنولوجيا المالية والتجارة الدولية.
- استعراض وتحليل أبرز تجارب التكنولوجيا المالية ذات الصلة بتسهيل العمليات التجارية الدولية.
- تقييم الأثر الإيجابي للتكنولوجيا المالية على جوانب مختلفة من التجارة الدولية، مثل سرعة المعاملات، والتكاليف، والشفافية، والأمن.
- تحديد وتحليل التحديات والعوائق التي تعرّض تبني وتطبيق التكنولوجيا المالية في سياق التجارة الدولية.
- اقتراح مجموعة من الحلول والتوصيات العملية التي يمكن أن تساهم في تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية لتسهيل التجارة الدولية.

منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والتحقيق من الفرضيات، تم إتباع المناهج التي تتناسب مع طبيعة

وأهداف الدراسة وهي:

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لما تقتضيه الدراسة من وصف سواء فيما يخص التكنولوجيا المالية ذكر مفهومها ووظائفها وركائزها، وكذا قطاع التجارة الدولية وأهميته وعلاقته بالتكنولوجيا المالية.

واسقطنا الدراسة النظرية في شكل دراسة حالة من خلال تشخيص واقع التكنولوجيا المالية في العديد من الدول

الدراسات السابقة:

في إطار البحث عن الخلفية المعرفية لهذه الدراسة، تم استعراض مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت جوانب متعلقة بدور التكنولوجيا المالية في تسهيل التجارة الدولية، ومن أبرزها:

"دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع التجاري بالجزائر - دراسة حالة الجزائر": (جامعة الشهيد حمـه لـخـضر - الوادـي، الجزائـر) تناولت هذه الـدراـسة إـمـكـانـات وـتـحـديـات تـطـبـيقـ التـكـنـوـلـوـجـياـ المـالـيـةـ فيـ القـطـاعـ التجـارـيـ الجزائـريـ، معـ التـركـيزـ عـلـىـ دورـهاـ فيـ تسـهـيلـ المعـامـلـاتـ التجـارـيـةـ محلـيـةـ 2018ـ

"مـدىـ مـسـاـهـةـ التـكـنـوـلـوـجـياـ المـالـيـةـ فيـ تـفـعـيلـ التـجـارـةـ الـإـلـكـتروـنـيـةـ": منـصـةـ المـجـالـاتـ العـلـمـيـةـ الجـزـائـرـيـةـ ASJPـ، الجزائـرـ (بـحـثـتـ هـذـهـ الـدـرـاسـةـ فيـ تـأـثـيرـ تـطـبـيقـاتـ التـكـنـوـلـوـجـياـ المـالـيـةـ عـلـىـ نـمـوـ وـتـفـعـيلـ التـجـارـةـ الـإـلـكـتروـنـيـةـ، وـهـوـ جـانـبـ مـهـمـ مـنـ التـجـارـةـ الدـولـيـةـ الـحـدـيـثـةـ. اـبـتسـامـ مـقـوـسـيـ إـبرـاهـيمـ بـورـنـانـ 2024ـ

"دور الـابـتكـارـ التـكـنـوـلـوـجـيـ فيـ تـسـهـيلـ إـجـراءـاتـ التـجـارـةـ الـخـارـجـيـةـ - دراسـةـ حالـةـ مـشـرـوعـ تـطـوـرـ نـظـامـ الـإـلـعـامـ وـالـتـسـيـيرـ الـآـلـيـ لـلـجـمـارـكـ الـجـزـائـرـيـةـ": ResearchGateـ، الجزائـرـ (رـكـزـتـ هـذـهـ الـدـرـاسـةـ عـلـىـ دـورـ الـابـتكـارـ التـكـنـوـلـوـجـيـ، بماـ فـيـ ذـلـكـ بـعـضـ جـوـانـبـ التـكـنـوـلـوـجـياـ المـالـيـةـ، فـيـ تـبـسيـطـ وـتـسـرـيعـ إـجـراءـاتـ الـجـمـرـكـيـةـ، وـهـيـ عـنـصـرـ حـاسـمـ فـيـ التـجـارـةـ الدـولـيـةـ. للـبـاحـثـةـ سـارـةـ عـبـدـلـيـ مـارـسـ 2023ـ. جـامـعـةـ مـيـلـةـ وـتـخـتـلـفـ درـاستـنـاـ عـنـ هـذـهـ الـدـرـاسـاتـ فـيـ اـهـتمـامـنـاـ بـأـهـمـيـةـ التـكـنـوـلـوـجـياـ المـالـيـةـ وـحـصـرـهـاـ فـيـ مـجـالـ التـجـارـةـ الدـولـيـةـ وـكـذـلـكـ درـاسـةـ الحالـةـ الـتـيـ كـانـتـ عـبـارـةـ عـنـ تـجـارـبـ الدـوـلـ .ـ

هيـكلـ الـدـرـاسـةـ:

تـتـكـونـ هـذـهـ المـذـكـرـةـ مـنـ ثـلـاثـ فـصـولـ ، بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ مـقـدـمةـ وـخـاتـمـةـ وـقـائـمـةـ المـرـاجـعـ.

- الفـصلـ الـأـوـلـ: الإـطـارـ النـظـريـ لـلـتـكـنـوـلـوـجـياـ المـالـيـةـ: يـتـنـاـولـ هـذـاـ الفـصـلـ المـفـاهـيمـ الـأـسـاسـيـةـ، وـنـشـأـةـ وـتـطـوـرـ التـكـنـوـلـوـجـياـ المـالـيـةـ، خـدـمـاتـ وـقـطـاعـاتـ التـكـنـوـلـوـجـياـ المـالـيـةـ ، شـرـكـاتـ التـكـنـوـلـوـجـياـ المـالـيـةـ
- الفـصلـ الثـانـيـ: الإـطـارـ النـظـريـ لـلـتـجـارـةـ الدـولـيـةـ يـسـتـعـرـضـ هـذـاـ الفـصـلـ بـشـكـلـ مـاـهـيـةـ التـجـارـةـ الدـولـيـةـ، النـظـريـاتـ وـسـيـاسـاتـ التـجـارـةـ الدـولـيـةـ، وـأـيـضاـ الـعـلـاقـةـ بـيـنـ التـجـارـةـ الدـولـيـةـ وـالتـكـنـوـلـوـجـياـ المـالـيـةـ
- الفـصـلـ الثـالـثـ: درـاسـةـ تـجـارـبـ بعضـ الدـوـلـ

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي

للتكنولوجيا المالية

تمهيد

يشهد العالم تحولات جذرية في مختلف القطاعات، ولا يُستثنى من ذلك القطاع المالي الذي يمر بثورة حقيقية مدفوعة بالتقدم التكنولوجي الهائل. لقد ظهر مصطلح "التكنولوجيا المالية" أو "FinTech" ليصف هذا التفاصيل الديناميكي بين الابتكار التكنولوجي والخدمات المالية التقليدية. لم تعد التكنولوجيا مجرد أداة مساعدة للعمليات المالية، بل أصبحت محركاً أساسياً لإعادة تشكيل كيفية تقديم هذه الخدمات، واستهلاكها، وإدارتها.

يهدف هذا الفصل إلى استكشاف مفهوم التكنولوجيا المالية بعمق، وتبني نشأتها وتطورها عبر المراحل الزمنية المختلفة. كما سنسعى إلى تحديد العناصر الأساسية التي تقوم عليها هذه الصناعة الناشئة، والتمييز بينها وبين التقنيات المالية التقليدية التي سبقتها. بالإضافة إلى ذلك، ستتناول العوامل الرئيسية التي ساهمت في ظهور ونمو هذا المجال الحيوي، ونستعرض الأجيال المختلفة التي مرت بها التكنولوجيا المالية وصولاً إلى الوضع الراهن.

من خلال هذا الاستكشاف، سيتضاعف الدور المتزايد للتكنولوجيا المالية في تغيير المشهد المالي العالمي، وتأثيرها على المؤسسات المالية القائمة، والشركات الناشئة المبتكرة، والمستهلكين على حد سواء

تناول الفصل الأول الجانب المفاهيمي للتكنولوجيا المالية من خلال

المبحث الأول: مفهوم ونشأة وتطور التكنولوجيا المالية

المبحث الثاني: مراحل تطور التكنولوجيا المالية

المبحث الثالث: شركات التكنولوجيا المالية

المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

يعد الفهم الواضح للمفاهيم الأساسية للتكنولوجيا المالية نقطة انطلاق ضرورية لاستيعاب دورها المحوري في سياق التجارة الدولية. يسعى هذا المبحث إلى تحديد مفهوم التكنولوجيا المالية من جوانبه المختلفة، وتوضيح العناصر الأساسية التي تشكله، بالإضافة إلى تتبع مسار تطورها التاريخي وصولاً إلى الوضع الراهن.

المطلب الأول: تعريف التكنولوجيا المالية

يمثل هذا المصطلح نقطة التقاء حيوية بين عالمي التكنولوجيا والمال، وقد اكتسب زخماً كبيراً في السنوات الأخيرة نظراً لدوره المتزايد في إعادة تشكيل الخدمات المالية التقليدية. يسعى هذا المطلب إلى استجلاء هذا المفهوم من خلال تحليل جذوره اللغوية واستعراض تعريفه الاصطلاحي المتداول في الأوساط الأكاديمية والمهنية. علاوة على ذلك، سيتناول المطلب تحديد العناصر الجوهرية التي تقوم عليها التكنولوجيا المالية، مع إبراز أوجه الاختلاف الأساسية بينها وبين التطبيقات التكنولوجية التي كانت مستخدمة في القطاع المالي قبل ظهور هذا المصطلح.

أولاً: تعريف التكنولوجيا المالية

التعريف 1

يمكن تعريفها على أنها مجموعة من الابتكارات الرقمية في صناعة الخدمات المالية المسهلة للأنشطة بالهيئات المالية وتتوفر احتياجات ورغبات العملاء بطرق سهلة وحلول سريعة بأقل تكلفه تقوم على البرمجيات وتطبيقات الحوسبة والذكاء الاصطناعي لتحسين العمليات المصرفية الاستثمارية للتقديم خدمات مالية أسرع وأكثر فعالية في أي وقت وفي أي مكان (مقوسي و بورنان، 2024، صفحة 395)

التعريف 2

هي أي ابتكار تكنولوجي يتم توظيفه في الخدمات المالية وذلك بهدف التأثير على الأسواق والمؤسسات المالية وتقديم الخدمات المالية وتعتبر التكنولوجيا المالية نتاج طبيعي لتقاطع العمليات المالية مع استخدامات التكنولوجيا الحديثة.

تعبر عن أي أفكار مبتكرة تهدف إلى تحسين عمليات إدارة الخدمات المالية من خلال اقتراح حلول تقنية وفقاً لواقع العمل المختلفة، وقد تؤدي الأفكار المبتكرة أيضاً إلى نماذج أعمال جديدة.

كافحة الشركات التي تطور خدمات ومنتجات مالية مبتكرة من خلال الاعتماد على الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات، ومن ضمن تلك الخدمات الدفع الإلكتروني والمحافظ الإلكترونية، تحويل الأموال التأمين الاقتراض والتمويل، خدمات الاستثمار ومنصات التداول.

أي ابتكار مالي يمكن أن ينتج عنه نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة. (شيماء و مسعودي، 2023، صفحة 3)

التعريف 3

تلعب التكنولوجيا المالية دوراً مهماً في قطاع الخدمات المالية والمصرفية في ظل تطور الملحوظ في وسائل الاتصال الحديثة كالهواتف الذكية وكذلك مع زيادة سرعة تدفق الانترنت وقد عرف المجلس الاستقرار المالي التكنولوجيا المالية على أن ابتكارات المالية قائمه على التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو منتجات جديدة لها تأثير ملموسه للأسوق والمؤسسات المالية وعند تقديم الخدمات المالية وعرفتها لجنه بازل للرقابة المصرفية على أنها تكنولوجيا او ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال او عمليه او منتج جديد له تأثير على الاسواق والمؤسسات المالية وعرفها المركز الوطني للبحوث الرقمية في ايرلندا بان الابتكارات في مجال الخدمات المالية من خلال التنافس بين المستثمرين الجدد مع مستثمرين الحاليين في القطاع المالي من خلال التكنولوجيا ثم اصدار منتجات وخدمات ماليه جديدة مثل العملات الورقية ووسائل دفع حديثة (صابر، 2023، صفحة 98)

التعريف 4

عرفت التكنولوجيا المالية من قبل مجلس الاستقرار المالي للتكنولوجيا المالية BCBS على أنها: الابتكارات المالية الممكنة تقنياً والتي يمكن أن تنتج نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة ذات تأثير مادي مرتبطة بالأسواق والمؤسسات المالية في تقديم الخدمات المالية (حجرية.الهام، 2024، صفحة 4)

التعريف 5

كما عرفها مجلس الاستقرار المالي التكنولوجيا المالية على أنها ابتكار قائم على التكنولوجيا في المجال المالي ، والخدمات التي قد تؤدي إلى اندماج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة التي لها تأثير مادي مرتبطة بتقديم الخدمات المالية . (خديجة و كنوز، 2023، صفحة 22)

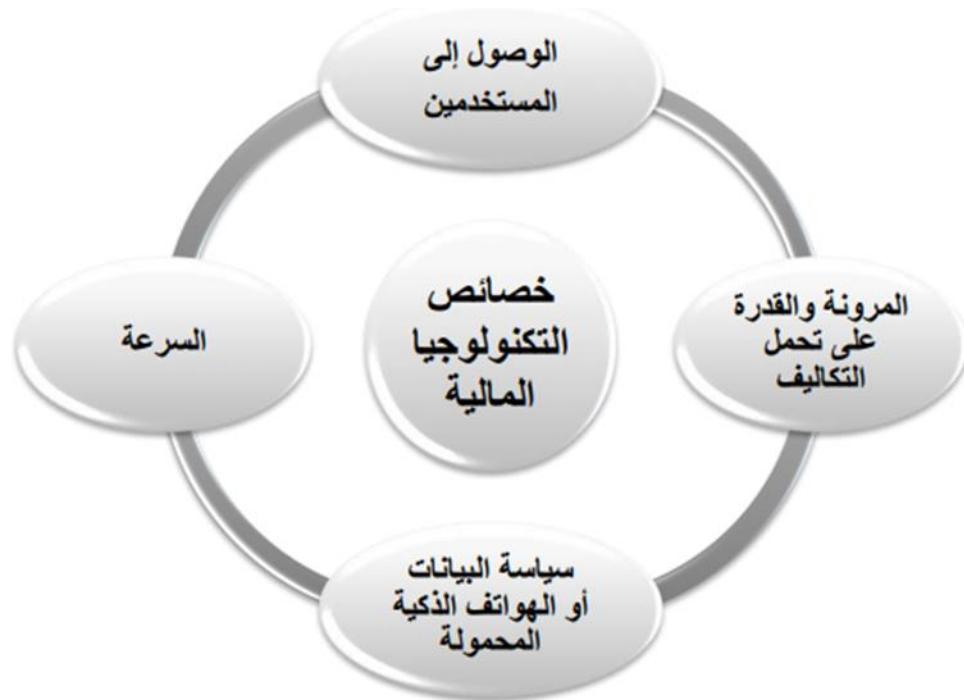
ثانياً: خصائص التكنولوجيا المالية

يمكن تلخيص أهم خصائص التكنولوجيا المالية فيما يلي :

- 1- تعتبر التكنولوجيا المالية مجموعة من المعارف في المجال المالي ، والمناهج والطرق والأساليب المالية والمصرفية.
- 2- يعتبر المجال المالي هو المجال الرئيسي لتطبيق الفنتك من خلال الخدمات المصرفية.
- 3- تعتبر التكنولوجيا المالية أهم وسيلة تستخدمنها المؤسسات المالية لتحقيق أهدافها
- 4- المرونة والقدرة على تحمل التكاليف حيث توفر الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية للعملاء شريحة واسعة من العروض مع توفير عدة للدفع مقابل الخدمات المقدمة.
- 5- خدمات التكنولوجيا تكون مصممة بعناية حسب احتياجات العملاء حيث تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتركيز على طلبات المستخدمين عند القيام بتصميم المنتجات.

- 6- تتميز خدمات التكنولوجيا المالية بالسرعة، حيث تقوم شركات التكنولوجيا المالية بإنجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من الخوارزميات
- 7- تساهم التكنولوجيا المالية في توفير آليات مبتكرة لتلقي المدفوعات تكون عابرة الحدود تتسم بالكفاءة والشفافية والمرونة العالية مقارنة بآليات البنوك التقليدية أو شركات تحويل الأموال التي تعتمد على علاقات المراسلة المصرفية، وبذلك يمكن التخفيف من حدة التحديات التي يفرضها انقطاع العلاقات بين الدول وفي الأزمة الروسية الأوكرانية خير مثال، حيث فرضت الدول العربية عقوبات على روسيا جراء عمليتها العسكرية داخل الأرضي الأوكرانية ومن بين هذه العقوبات استبعد بعض البنوك الروسية عن نظام سويفت وهي خدمة مراسلة بين البنوك تستخدمها غالبية البنوك حول العالم، فسارعت بعض الدول الناشئة نظام بديل عن سويفت وهذا لتفادي العقوبات أحادية الجانب.
- 8- استخدام التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية يجعلها أكثر مرونة، وتساهم في تطوير قطاع الصيرفة الإسلامية والسوق المالي الإسلامي العالمي.
- ويمكن تلخيص هذا في ما يلي

الشكل 1: خصائص التكنولوجيا المالية



المصدر : (الغاني، 2022، صفحة 7)

المطلب الثاني: مراحل تطور التكنولوجيا المالية

التكنولوجيا المالية ليست ظاهرة جديدة وحديثة فالخدمات المصرفية ومؤسسات الخدمات المالية

(نلخصه في ثلاث مراحل (مقوسي و بورنان، 2024، صفحة 395/396)

المرحلة الأولى (1866-1967) شهدت ولادة كابل أول عابر للمحيط الأطلسي والعالم الخارجي حيث اتحدت التكنولوجيا والمال ديناميات التكامل المالي الأول.

المرحلة الثانية (1967-2008) : في هذه المرحلة رصدنا تثبيت أول صراف آلي من قبل سنة 1967، وتميزت بانتقال الخدمات المصرفية من التماثل إلى الرقمنة في السبعينيات بنيت أول بورصة رقمية للأسهم في التاريخ، إلى جانب سويفت ، وهو نظام اتصال يسر حجمًا كبيراً من المدفوعات عبر الحدود.

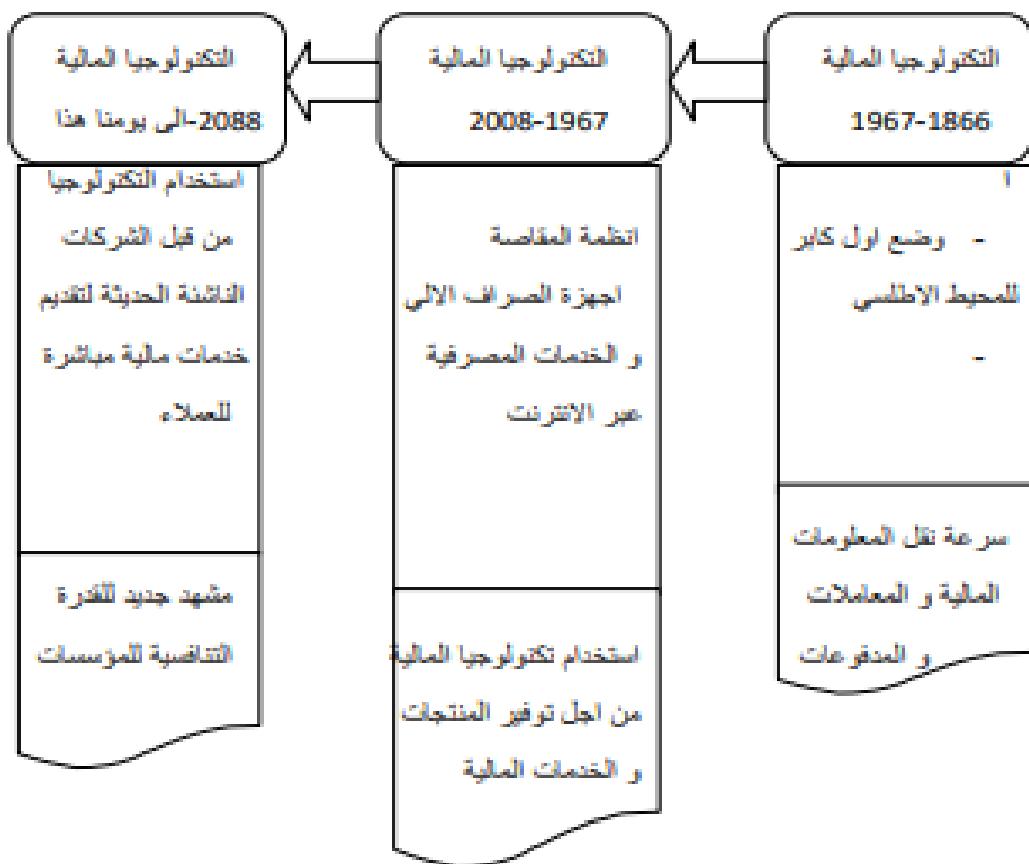
استمرت هذه الفترة خلال الثمانينيات مع انتشار حواسيب البنوك الرئيسية والنمو بالخدمات المصرفية عن طريق الويب. في ذلك الوقت، غيرت الأصول الرقمية كيفية التفاعل مع المؤسسات المالية.

وفي التسعينيات، بدأ الانتقال إلى الخدمات المصرفية الرقمية، بدأ الزبائن المتصلين في إدارة أموالهم بطرق مختلفة. تم إطلاق PayPal في عام 1998 ، مما يشير إلى أنظمة الدفع الجديدة التي ظهرت مع زيادة استخدام العالم للإنترنت.

وعلى الرغم من أن كل شيء في الاقتصاد بدا جيداً وحتى دفعت الساحة الحكومية البريطانية حينها المستشار غوردون براون إلى إعلان نهاية الازدهار والكساد، إلا أن هذا الكساد الخاص - الأزمة المالية العالمية في عام 2008 - جواني صونيا و مريمت عديلة، 2021 أسقط الستار على هذه الفترة من تكنولوجيا التمويل وحفر الابتكار الذي ظهر خلال الفترة التالية.

المرحلة الأنفية (2008) حتى اليوم بعد انتشار العملات الرقمية، ظهرت شركات ناشئة تقدم منتجات مالية مباشرة، مما أدى إلى انتشار سريع لقطاع المالية. هذا التقدم جاء كي يحسن كثير من التقنيات الدفع الإلكتروني، وسهولة الوصول العالمي، وفوائد التكلفة المنخفضة مع تبني انتشار الهواتف الذكية يعني أن الأجهزة المحمولة أصبحت الوسيلة الرئيسية التي يستخدمها الناس إلى الإنترت والخدمات الأخرى.

الشكل 2: تطور التكنولوجيا المالية عبر الزمن



المصدر : (خديجة و كنوز، 2023، صفحة 21)

المطلب الثالث: أهمية التكنولوجيا المالية

ان استخدام التكنولوجيا المالية سواء من طرف المؤسسات بمختلف أنواعها او الأشخاص العاديين وفر العديد من المزايا لمستخدميها الذي ينعكس على الاقتصاد بشكل عام ومن ذلك اكتسبت التكنولوجيا المالية أهميتها في العصر الحالي من خلال ما يلي: (شيماء و مسعودي، 2023، صفحة 4)

1-الشمول المالي: إذ ساعدت بالفعل تطبيقات التكنولوجيا المالية ملايين من العملاء من الاندماج المالي وذلك نتيجة سهولة الوصول إلى الخدمات المالية.

2-تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP إذ تعزز التكنولوجيا المالية نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال سهولة وصول إفراد المجتمع إلى مجموعة كبيرة ومتعددة من المنتجات والخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية سواء أفراد أو شركات.

3-تعزيز فرص الامتثال بالقوانين الدولية والتعاون بين البنوك : ويشمل ذلك دعم عمليات مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال كذلك زيادة وسهولة التعاون بين البنوك في مجال الامتثال بالقوانين المصرفية العالمية.

4- والاستغناء عن Automation Process خفض التكاليف والزمن اللازم للعمليات المصرفية :
وهي تلك التحضيرات المطلوبة للعمليات المصرفية المختلفة وذلك نتيجة أتمتها عدد من العمليات المصرفية التدخل البشري قدر الإمكان في تلك العمليات، اذ تمكن التكنولوجيا المالية البنوك من تقديم خدمات مصرفية منخفضة التكاليف ومرجحة وآمنة وسهلة الوصول بالنسبة للعملاء وذلك مقارنة بالمعاملات المالية التقليدية.

5- المكتب الخلفي (Back office) تخزين البيانات والأمن وإدارة المحفظة وإدارة المخاطر.

المبحث الثاني : خدمات و قطاعات التكنولوجيا المالية

لم تعد التكنولوجيا المالية مقتصرة على المعاملات المصرفية التقليدية، بل امتدت لتشمل طيفاً واسعاً من الخدمات مثل الدفع الإلكتروني، التمويل الجماعي، الإقراض الرقمي، وإدارة الثروات، إلى جانب ظهور قطاعات جديدة مثل التأمين الرقمي ، والعقارات الرقمي ، والعملات المشفرة.

المطلب الأول: خدمات التكنولوجيا المالية

تشمل خدمات التكنولوجيا المالية طيفاً واسعاً من الأنشطة، مثل خدمات الدفع الإلكتروني والتحويلات الفورية، التمويل الجماعي، الإقراض الرقمي، إدارة الأصول والثروات عبر الذكاء الاصطناعي، وخدمات التشفير وحفظ العملات الرقمية. وقد تمكنت هذه الخدمات من تلبية احتياجات الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء، مع تخفيض الكلف التشغيلية وتعزيز الكفاءة.

خدمات الدفع: تشمل الأنشطة المصرفية الأكثر نشاطاً ومرنة والتي تقدمها التكنولوجيا المالية للعديد من المستخدمين والعملاء، بحيث توفر لهم مجموعة من أساليب الدفع المتعددة (الدفع باستعمال الهاتف الذكي، التحويلات المالية الخارجية، إدارة تدفقات الدفع للتجارة الإلكترونية ... الخ).

الخدمات المصرفية لفائدة الأفراد : تتضمن الخدمات المصرفية البسيطة الموجهة للأفراد عبر الأنترنت دون أي وجود مادي للوكلة، بتكليف منخفضة، كما تشمل أيضا حلول تسخير الميزانية وكذا أدوات متنوعة لإدارة الأموال الشخصية.

خدمات التمويل والاستثمار: تقوم التكنولوجيا المالية باستقطاب مدخرات الأفراد، عن طريق تقديم البساطة في العروض الممنوعة، وتوفير منصات التمويل الجماعي للشركات والهيئات المالية سواء في شكل قروض أو استثمار في رأس المال وكذا تقديم استشارة مالية عبر الأنترنت للأفراد.

خدمات لفائدة البنوك : على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات وهي تقدم حلول موجهة للقطاع البنكي المصرفى، من خلال جمع وتحليل قاعدة كبيرة من البيانات التي من شأنها تحسين إدارة العلاقة مع العملاء ويساهم في فهم سلوك الشراء، الادخار والملاحة المالية.

الخدمات لفائدة البنوك والهيئات المالية: تقدم التكنولوجيا المالية العديد من الحلول من أجل تحسين إدارة الشركات، فنجد منها الموجهة للبنوك مثل تقنية البلوكتشين التي تطور حلوى معتمدة على هذه التكنولوجيا،

في مجالات مثل تسجيل المعاملات معالجة المعلومات إدارة المخاطر، إدارة الضرائب ... الخ. (مروة، 2024،

صفحة 31)

و يمكن تلخيصها فيما يلي

الشكل 3 : خدمات التكنولوجيا المالية



المصدر : (ربعي و رزقي، 2022، صفحة 33)

المطلب الثاني : قطاعات التكنولوجيا المالية

و تنقسم لعدة قطاعات (ابتسام و ببلح، 2023، الصفحات 12-13-14)

أولاً : قطاعات المرحلة الأولى: حسب ما جاء في تقارير ومنصة العملية أنها القطاعات التي تنتهي إلى البيئة الحاضنة الناشئة والتي يتميز معظم زبائنها بامتلاك الوسائل التكنولوجية البسيطة.

الأنشطة الرئيسية لهذا القطاع تتجسد في الخدمات التي تقدمها البنوك من خلال النت او التي تعتمد الشركات

1- الناشئة لتقديمها بالاشراك مع البنك او يشكل مباشر منها وهي:

1-1 - قطاع المدفوعات مع تزايد الاعتماد على الهواتف الذكية تم تطوير طرق متنوعة للسماح للمستهلكين

بالسداد بسهولة عبر الهاتف الجوال او عن بعد، ثمة انواع عديد من المدفوعات التي تم عبر الهاتف او الانترنت تذكر منها:

الخدمات المصرفية الهاستفيه أثبتت شعبيتها في بعض البلدان مثل السويد والمملكة المتحدة في تحويل الاموال بين الافراد ادفع الفواتير والخدمات المصرفية بواسطة تطبيق يزود البنك به لمستخدم، حيث يمكنه من اجراء المعاملات المالية مباشرة من حسابه المصرفي

تسمى ايضا الرسائل القصيرة المميزة تعني دفع ثمن المنتجات SMS مدفوعات الرسائل القصيرة أو الخدمات عبر رسالة نصية. وب مجرد ارسال رسالة نصية تحتوي على المعلومات ذات الصلة الإقراض من نظير إلى نظير يسمى بالإقراض المباشر، ويعرف بأنه قيام الأفراد باقراض الأموال الأفراد الآخرين دون وسيط مصرفي هذه العملية يحتاج لمزيد من الجهد والمخاطرة أعلى من النظام التقليدي ..

منصات مقارنة القروض هذه المنصات لعبت دور الحل التمويلي البديل لدفع هو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث توفر منصات المقارنة بين مختلف العروض التمويلية وتطرح كل الصيغ المتوفرة مع خصائص كل عرض ما يسهل على المستفيد البحث عن أفضل عرض من ناحية القرض والتكلفة المناسبة له دول عناه البحث وطول الوقت أي في بمثابة مقايسة .

ثانيا :قطاعات المرحلة الثانية:

الشلل في هذه المرحلة تتركز أكثر على التقنية العالية الدقة والتكنولوجيا المتقدمة في الجمال المالي وذلك بتوفير بنية أكثر حداة من القطاع الأول. إلى رقم حسب تقارير المحير تتضمن ما يلي:

1 التحويل الدولي للأموال في شكل مدفوعات دولية حيث وصلت قيمة التحويلات المالية إلى الدول النامية عام 2015 ، 431 مليار دولار، حلت المملكة العربية السعودية ثانيا والإمارات رابعا من حيث التحويلات المرسلة سنويا.

2 إدارة الثروات تحت هذا البند فإن حزمة إدارة الثروات تتضمن كل من التخطيط المالي و إدارة المحفظ الاستثمارية وعدد من الخدمات المالية المجمعة للإفراد الأثرياء وأصحاب الأعمال الصغيرة يدعون متخصصين معتمدين بالإدارة ثرواتهم من تسبيل خدمات مصرفية وتخطيط عقاري و موارد قانونية و إدارة الضرائب المهنية والاستثمار لكنه و يذكر المصادر الحل المؤسسات الناشئة في التكنولوجيا المالية محل النشاطات المصرفية وتنافس عليها باعتمادها الفرصة شريعة الأفراد الدين لا يمتلكون حسابات مصرفية و كذا المغتربين والأفراد ذوي الدخل المرتفع باستثمار مدخراهم.

أي تتركز إدارة الثروات الآلية على إدارة الأصول منخفضة التكاليف في محافظ منخفضة المخاطرة 3 التأمين: يوجد عدد كبير من الموظفين لا يمتلكون حسابا مصرفيا و بالتالي دون وجود حساب مصرفي لا يمكن العثور على سجل الشهاني و لن يكون هناك مشاركة في مؤسسات المختص بالخدمات التأمينية لكن شركات Star Up أوجدت الحل لذلك ما برغم من شركات منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

لم تدخل فعليا بالتجربة التأمينية للخدمات الرقمية لكن بالأسواق المتقدمة يمكن لها أن تثبت وجودها بهذا النهج من خلال ما يسمى بالتأمين فائق الصغر بحيث أن معدل انتشار التأمين فائق الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يبلغ 3% بينما معدل انتشار الهاتف المحمول وصل إلى 120 ما بين الفارق الكبير بين الخدمة الرقمية بالمنطقة وفرص تطويرها العالية حيث ترتبط شركات التأمين الكبرى بالعديد من مشغلي خدمات الهاتف المحمول وذلك لتقديم منتجات التأمين الأساسية باستخدام الخائف المحمول في المناطق التي لا تصلها خدمات التأمين

المطلب الثالث: أمثلة تفصيلية لخدمات التكنولوجيا المالية:

القطاع المرتبط: المدفوعات الرقمية.

الوصف: تمكّن هذه التطبيقات المستخدمين من تنفيذ المدفوعات عبر هوافهم الذكية باستخدام تقنيات مثل مسح رموز QR ، NFC، أو التحويلات المباشرة.

الأهداف: تقديم وسيلة دفع مريحة، آمنة وسريعة.

أمثلة: Samsung Pay، Google Pay، Apple Pay.

القطاع المرتبط: الإقراض عبر الإنترت .الوصف: تتيح هذه المنصات للمقترضين والمستثمرين الأفراد أو الشركات التواصل مباشرة، بدون الاعتماد على الوساطة التقليدية مثل البنوك .الأهداف : منح المقترضين تمويلاً بديلاً، وتقديم عوائد استثمارية جذابة للمستثمرين .أمثلة: أمثلة شهيرة تتضمن (Zopa) في بعض الأسواق (، و) RateSetter السابق .(روبوتات المستشار المالي : القطاع المرتبط: إدارة الثروات الرقمية .

الوصف :تعتمد هذه المنصات على الخوارزميات لتقديم استشارات استثمارية وإدارة الحافظة المالية للعملاء بناءً على أهدافهم ومستوى المخاطر المقبول لديهم .الأهداف : جعل الاستشارات الاستثمارية ميسورة التكلفة ومناسبة لقاعدة عملاء أوسع .أمثلة Schwab Intelligent Portfolios. ، Acorns ، InsurTech() .

الوصف: تتيح هذه التطبيقات الواقع للمستخدمين مقارنة عروض التأمين المقدمة من شركات مختلفة في منصة واحدة .الأهداف : تسهيل عملية البحث عن تغطية تأمينية ملائمة بأفضل الأسعار المتاحة .أمثلة: منصات مثل GoCompare. ، Compare the Market حلول التحقق من الهوية الرقمية :

القطاع المرتبط: التكنولوجيا التنظيمية (RegTech) والتكنولوجيا المالية بشكل عام .الوصف: تشمل تقنيات تعتمد على الذكاء الاصطناعي، التعرف على الوجه وأساليب أخرى للتحقق من هوية المستخدم إلكترونياً، مما يضمن امتثال الشركات لمتطلبات KYC ومكافحة غسيل الأموال .الأهداف : تسريع عمليات التتحقق من الهوية، تقليل الاحتيال، وتحسين تجربة المستخدم بشكل شامل .أمثلة: خدمات معروفة مثل Onfido و Veriff

المبحث الثالث: شركات التكنولوجيا المالية

تتفاوت شركات التكنولوجيا المالية من حيث الحجم والنطاق، فبعضها شركات ناشئة تقدم خدمات متخصصة، مثل الدفع الرقمي أو التمويل الجماعي، في حين أن البعض الآخر تحول إلى مؤسسات ضخمة تنافس البنوك والمؤسسات المالية التقليدية على نطاق عالمي. كما تلعب هذه الشركات دوراً متزايد الأهمية في تعزيز الشمول المالي، وتسريع المعاملات، وخفض التكاليف، لا سيما في الأسواق النامية والناشئة. وفي هذا المبحث ستنظر إلى التعريف بشركات التكنولوجيا المالية وخصائصها وأنواعها.

المطلب الأول: تعريفها

ان تعريف هذا المفهوم الأنجلو أمريكي ليس بسيطاً، ففي البداية كانت شركات التكنولوجيا المالية تشمل بشكل رئيسي الشركات الناشئة هي شركة شابة مبتكرة، تبحث عن نموذج اقتصادي، الذي سيضمن لها نمواً قوياً وسريعاً مع التنمية الدولية ، ولكن بسبب تحول القطاع المالي والتقدم التكنولوجي السريع، أصبحت شركات التكنولوجيا المالية تشمل اليوم نطاقاً واسعاً من الشركات بمختلف الأحجام والأمكانيات، ونظراً للتنوع والتطور المستمر في هذا المجال الذي يعتمد على الابتكار التقني والتحول الرقمي في تقديم الخدمات المالية، هناك العديد من التعريفات المتعلقة بشركات التكنولوجيا المالية، ومن بين هذه التعريفات نجد: (مروة، 2024، صفحة 62)

-يشير هذا المصطلح إلى : " الشركات التي تستفيد من التكنولوجيا لتوفير المنتجات أو الحلول المالية، فمع تحول العملاء وسلوكياتهم نحو التفضيلات الرقمية بشكل متزايد سمح التكنولوجيا بتكييف الخدمات والمنتجات المالية التقليدية عن بعد، إلى بدائل مناسبة رقمياً. (مروة، 2024، صفحة 63)

2- وهي شركات تعتمد على البرمجيات والتكنولوجيا لتقديم تشيكيلة مميزة من الخدمات المالية، تتضمنة المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال، سوق الإقراض للتمويل الجماعي، إدارة الثروات وإدارة مخاطر وحتى التأمين .

-باختصار شركات التكنولوجيا المالية هي مؤسسات تجمع بين نماذج الأعمال والتكنولوجيا المبتكرة لتمكن الخدمات المالية وتحسينها، حيث تتتنوع نماذج الأعمال التابعة لهذه الشركات بدءاً من الشركات الناشئة الصغيرة إلى الشركات الكبيرة الناضجة، وفي هذا السياق تلعب الشركات الناشئة دوراً هاماً إذ تتميز بقدرتها على الابتكار والتحرك بسرعة، وتقديم حلول مبتكرة لتعزيز تجربة المستخدم المالية، فهي تعمل على مزج الابتكار التكنولوجي مع الخدمات المالية التقليدية وذلك بهدف تحسين وتحويل طرق تنفيذ العمليات المالية وتقديم الخدمات المالية بطرق أكثر كفاءة وسهولة للمستخدمين، وبالتالي تسعى جاهدة لتحسين تجربة العملاء وتقديم خدمات مالية مبتكرة تلبي احتياجات الجمهور. (مروة، 2024، صفحة 63)

المطلب الثاني : أنواع شركات التكنولوجيا المالية

يمكن تقسيم شركات التكنولوجيا المالية بحسب علاقتها المتبادلة إلى تعاونية وتنافسية، ويمكن تقسيمه بحسب نوع الشركة مؤسسات مالية عريقة وشركات ناشئة وشركات التقنية العملاقة)، وكذلك بحسب طبيعة الخدمة المقدمة تكنولوجيا التنظيمية وتكنولوجيا التأمين الذكية وسلسلة الكتل.

1 - شركات التكنولوجيا المالية بحسب علاقتها :

المتمثلة فيما يلي : (عميرة و بلحناش، 2023، الصفحتان 16-17)

أ شركات تنافسية تعد شركات التكنولوجيا المالية التنافسية منافساً مباشراً للمؤسسات الخدمات المالية الحالية كالبنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار.

ب شركات تعاونية بينما تقدم شركات التكنولوجيا المالية التعاونية حلولاً لتعزيز وتحسين وضع الفاعلين الحاليين في القطاع المالي، فهي لا تنافس المؤسسات المالية، بل تساعدها في تحسين وتطوير وتعزيز طرق وأساليب تقديمها للخدمات المالية.

ج- شركات التكنولوجيا المالية المختلطة: بعض شركات التكنولوجيا المالية يمكن أن تتدرج في كلتا الفئتين بينما ترتكز الأخرى على المجالات المتخصصة.

2 - شركات التكنولوجيا المالية بحسب طبيعة مقدم الخدمة المالية

كما يمكن تقسيم شركات التكنولوجيا المالية بحسب طبيعة مقدم الخدمة إلى أربعة أقسام:

1- المؤسسات المالية الكبيرة: وهي المؤسسات المالية التقليدية، وكان لها الفضل فيما وصل إليه القطاع المالي من تطور على مر التاريخ من خلال ما تتفقه على الابتكارات والبحث والتطوير، وقد دخلت هذه المؤسسات بقوة للاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية رغبة منها في الحفاظ على عملائها الذي تغيرت احتياجاتهم الصالحة الخدمات المالية التكنولوجيا المتطورة، وكذلك تحبها لتصبح إحدى نتائج الهدوم التي أنت مع موجة التكنولوجيا المالية

2- الشركات الناشئة وهي مشروعات ابتكارية غالباً ما تكون في شكل شركة رأس مال مغامر حيث معروض عنها أن لديها إمكانيات نمو ونجاح هائلة، وفي مقابل ذلك عرضة لدرجة مخاطرة عالية، فهي إما أن تحقق نجاحاً باهراً أو فشلاً ذريعاً وتعتبر الشركات الناشئة مصدراً للكثير من الإلهام، بل هي الدافع والمطورو الأقوى للتكنولوجيا المالية بين الأشكال الأخرى للتكنولوجيا المالية

3- الشركات التكنولوجيا العملاقة على الرغم من أن أصل عمل الشركات التقنية ليس القطاع المالي، إلا أنها دخلت بقوة للاستثمار في المجال المالي، فصارت لدى الكثير من الشركات منصات دفع وتحويل خاصة بها، بل أصبحت تنافس حتى المؤسسات المالية الكبيرة، ومن أمثلة شركات التكنولوجيا الكبيرة التي أصبحت نشطة في قطاع الخدمات المالية شركات أباي وغو على فيسبوك.. حيث تحاول تعزيز استخدام الخدمات المالية التي تقدمها الشركات المالية الحالية، أو أن تحل محلها أحياناً

د- الشركات يتمثل دور الشركات في دعم المشروعات الناشئة إما لاحتاجتها للمنتجات التي تطورها تلك المشروعات أو كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية في تمويل أصحاب الأفكار الريادية، وواضح أن الشركات (التقليدية) هي أقل المساهمين في مجال التكنولوجيا المالية، ولذلك مبرراته فهي ليست شركات مالية، بل يمكن اعتبارها مستفيدة من القطاع المالي.

3- شركات التقنيات المالية بحسب نوع الخدمة المالية: تقسم شركات التكنولوجيا المالية بحسب نوع الخدمة المالية بنفس تقسيم التكنولوجيا المالية فنجد :

أ - شركات متخصصة في المدفوعات وهو مصطلح ينطبق على شركات التكنولوجيا المالية التي تتعلق بتطبيقاتها وخدماتها بمعاملات الدفع الوطنية والدولية، ويتعلق الأمر ببلاوك تشين (blockchain) والعملات المشفرة (cryptocurrency) أمثلة عن ذلك نجد شركة باي بال (Pay pal) وايل باي Apple Pay، شركة سامسونغ

ب - شركات خاصة بالعملات الرقمية المشفرة (سلسلة الكتل): هي عبارة عن شركات تقدم خدمات العملات الرقمية المشفرة ومثال على ذلك بحد شركة "بيت اويسيس - (BitOasis)" الامارات - وهي اول شركة ناشئة في دول الخليج العربي تسمح للأفراد بشراء البيتكوين وارساله إلى جميع أنحاء العالم بسرعة ومن دون امتلاك حساب مصرفي حيث تعتمد هذه المحفظة على تقنية التوقعات المتعددة وتقدم معايير امان عالية.

ج - شركات خاصة بالعقود الذكية: تعرف العقود الذكية على أنها عقود ذاتية التنفيذ، تقتدي بشروط اتفاقية مبرمة بين مشتري وبائع على هيئة تعليمات برمجية يتم تخزينها باستخدام تكنولوجيا السجلات المتسلسلة Blockchain وهذه التكنولوجيا بمثابة دفتر الأستاذ اللامركزي الذي يدعم أيضاً عملات البيتكوين وغيرها من العملات المشفرة وكمثال على ذلك تذكر آلة البيع "Vending Machine" الموجودة في المولات والتي يمكن من خلالها شراء الحلوى أو حاويات المرطبات وغيرها مقابل وضع عملات معدنية في الآلة.

د - شركات متخصصة في الذكاء الاصطناعي عبارة عن برنامج متقدم عن الحاسوب قادر على تنفيذ المهام بطريقة ذكية بتوفير مستشارين ومحظتين ماليين للأفراد تساعدهم في اتخاذ القرارات المالية عن طريق تحليل السوق مقابل اهدافهم المالية.

ه- شركات تكنولوجيا التأمين وهي شركات التكنولوجيا في مجال التأمين والتكنولوجيا إدارة الخطر وهي شركات تقدم حلولاً وابتكارات الإدارة المخاطر مثل شركة هيبيو للتأمين شركة ميترومايل شركة "SURE"

و- شركات تنظيمية هي الشركات التي تتبنى التكنولوجيا في مساعدة المؤسسات على العمل في صناعة الخدمات المالية والتي توافق قواعد الالتزام المالي من خلال رقمنة قواعد مكافحة غسيل الأموال وقواعد

اعرف عميلك، والتي يقصد بها الهوية الرقمية بحيث تعرف على أنها عملية تحديد الهوية التي يتطلب التحقق منها ومصادقتها درجة عالية من التأكيد باستخدام القنوات الرقمية التي لا يمكن تقليلها أو تزويرها.

بعض الأمثلة على شركات التكنولوجيا المالية

الجدول 1: انواع شركات التكنولوجيا المالية

تعريفها	أنواعها
تقوم بتوفير حلول رقمية مبتكرة لتشجيع أداء البنوك و المؤسسات المالية و تقلل من تكاليف معالجة المعاملات كحلول الدفع، البنك الرقمي.	شركة Beyn
هي شركة ظهرت لدعم قطاع الاتصالات في الجزائر، فهي تقوم على توفير حلولاً مبتكرة لقطاعي الاتصالات و البنوك أحد ابتكاراتها دفع الالكتروني و إعادة شحن رصيد الهاتف.	شركة Teletic
شركة نشطة في قطاع التأمين وظيفتها تسهل لحاملي وثائق التأمين و تحول مشاكل قيام التأمين الى حلول مبتكرة مع خلق قيمة مضافة لشركات التأمين.	شركة AmenTech
هي منصة متخصصة في الخدمات القانونية تسمح بادارة ومراقبة المحامين الرئيين و المحضرین وشركات التوثيق، تقدم الخدمات المرتبطة بجز مواعيد على الانترنت وتم تصنيفها كشركة ناشئة توفر خدمات تكنولوجيا التنظيمية كأحد أهم القطاعات في التكنولوجيا المالية.	شركة مستشاري
يعتبر أول بنك الكتروني في الجزائر يقوم على نظام الدفع عبر الانترنت من خلال الهاتف الذكي أو الكمبيوتر، يسمح باجراء معاملات مالية مع ضمان الثقة والأمان، وهو نظام مفتوح لكل العالم وعاملة التكنولوجيا.	البنك الالكتروني UbexPay

المصدر : (مقوسي و بورنان، 2024، صفحة 396)

المطلب الثالث: الخصائص المميزة لشركات التكنولوجيا المالية:

يمكن ذكرها فيما يلي : (سائحى و بن علقة، 2018، الصفحتان 92-93)

1- الوصول لكل المستخدمين في الخدمات المالية التقليدية، يقيم العميل على أساس ملكيته لأصول كبيرة أو حصوله على دخل ضخم بصفة دورية، بما يجعل هذه الخدمات تقتصر على طبقات اجتماعية معينة، أما الشركات الناشئة فستهدف كل الطبقات والفتات وتقوم بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشركات أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود بشكل؛

2- المرونة والقدرة على تحمل التكاليف لدى الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروضاً وخططاً عدة للدفع مقابل السلع والخدمات وخاصة الطاقة النظيفة تتسم بالمرنة الكافية لتناسب العملاء على اختلافاتهم بشكل يومي أو أسبوعي أو حتى شهري

3- تصميم محور العميل تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتركيز على طلبات المستخدم فتصميم منتجات بسيطة سهلة

4- السرعة تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم إنجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات وتعلم الآلة، ومقارنة بشركات التأمين التقليدية الصغيرة التي قد تستغرق عدة أيام قبل الموافقة على سياسة جديدة أو التصديق على قرض يسري هذا في الإقراض وعند التحقق من الهوية الرقمية

5- سياسة البيانات أولاً / الهواتف المحمولة أولاً تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة لتصميم خدمات مناسبة لهم ولا شك أن التحليلات القوية تسمح لأصحاب الأعمال التجارية بالتخاذل قرارات أفضل واستغلال الفرص.

خلاصة الفصل

تمثل التكنولوجيا المالية (FinTech) ثورة في عالم المال، حيث تدمج بين الابتكارات التكنولوجية والخدمات المالية التقليدية لإنتاج حلول أكثر كفاءة وشمولية. لم تعد التكنولوجيا المالية مجرد أدوات مساعدة للقطاع المالي، بل أصبحت قوة دافعة لإعادة تشكيل كيفية إدارة الأموال، وإجراء المدفوعات، والحصول على القروض، والاستثمار، والتأمين. من خلال تطبيقات الهواتف الذكية والخوارزميات المتقدمة وصولاً إلى تقنيات البلوك تشين والذكاء الاصطناعي، تعمل التكنولوجيا المالية على تبسيط العمليات، وخفض التكاليف، وتعزيز تجربة المستخدم، وفتح آفاق جديدة للوصول إلى الخدمات المالية لفئات أوسع من الناس.

الفصل الثاني

الاطار النظري للتجارة الدولية

تحتل التجارة بصفة خاصة مكانها المؤثر والحيوي في دائرة النشاط الاقتصادي الدولي، بحيث يرى عدد من المفكرين بأن التجارة هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، فركزوا اهتمامهم على تشجيع تصريف المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، وان وسيلة تحقيق هدف زيادة الثروة الوطنية هي تصدير فائض الإنتاج، ومن ثم فإن مصدر الربح عندهم هو التجارة الخارجية.

يهدف هذا الفصل الى التعرف على المفاهيم الأساسية للتجارة الدولية نشاتها تطورها .

ومن أجل الإحاطة بهذا الموضوع قسمنا الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية

المبحث الثاني :نظريات و سياسات التجارة الدولية

المبحث الثالث:دور التكنولوجيا المالية في تسهيل التجارة الدولية

المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية

تُعد التجارة الدولية من أهم الحركات الأساسية للاقتصاد العالمي المعاصر، فهي تتجاوز الحدود السياسية والجغرافية للدول لتشكل شبكة معقدة من التفاعلات الاقتصادية. لم تعد الدول مكتفية ذاتياً بشكل كامل، بل أصبحت تعتمد بشكل متزايد على تبادل السلع والخدمات مع دول أخرى لتلبية احتياجاتها المتنوعة وتحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية

لقد ازدادت أهمية التجارة الدولية مع مرور الوقت نظراً لتوفر فوائض في دول ونقصها في دول أخرى، وهي تقوم بمهمة تبادل الفائض بحاجيات مطلوبة و هذا ما استدعي في عصرنا الحالي ظهور التخصص الدولي الذي لا يستهلك من إنتاجه إلا القليل و يقوم بمبادلة فائض إنتاجه بما يحتاجه من إنتاج الآخرين. و لا تقتصر أهمية التجارة الدولية على تبادل السلع فحسب ، بل في الحصول على هذه السلع والخدمات بتكليف أقل. لهذا نجد أن هناك العديد من التعريف لهذا المصطلح نذكر منها: "يعبر المفهوم الشامل المصطلح التجارة الخارجية على الصادرات الواردات السلعية الخدمية و انتقال الأفراد، إضافة إلى تحرك رؤوس الأموال في ككل استثمارات وكل هذا يتم وفق ضوابط محددة " (اسامة و معطي، 2022، صفحة

(3)

1- يمكن تعريف التجارة الدولية ببساطة بأنها عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول، وكذلك بين الشركات والأشخاص على المستوى الدولي، كما يمكن على نحو أعمق تعريفها بأنها عبارة عن منظومة العلاقات السلعية و النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة، ويمكن أن يمارس التجارة الدولية الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون وكذلك الحكومات و مختلف الشركات العالمية (اسامة و معطي، 2022، صفحة 3)

2- إن التجارة الدولية هي مجموعة الإرتباطات الاقتصادية المتعلقة بالحركات المالية والبشرية والتكنولوجية والسلعية والخدمية، التي تربط المصالح: الإنفرادية والثنائية والمتحدة للأشخاص، الطبيعيين والقانونيين في القطاعات الخاصة والتعاونية والخيرية العامة والمختلطة، والتي تقوم على إنتقال مادي أو متأثر أو حساسي ما بين البلدان المختلفة للموارد والمنتجات والدخول والمعلومات، وهي تجري في إطار الاتفاقيات والتكتلات والاتحادات والأسواق والسياسات المرعية، وتعتمد على أسس تشريعية وشروط إدارية وقيود تكنيكية متفق عليها محلياً ودولياً، وتتسم غالباً في إنعكاسها الهيكلية على الاقتصادات المحلية للبلدان المشاركة بإتجاهات السيطرة والبعية أو الإعتماد المتبادل. (معروف، 2006، صفحة 17)

3- إن التجارة الدولية هي أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، مثلثة في حركات رؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلاً عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة. (سمير، 2019، صفحة 5)

4- يقصد بالتجارة الدولية عمليات التبادل التجاري للسلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول لتحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل، وتعلق التجارة الدولية بالقواعد المنظمة لانتقال السلع والخدمات وتبادلها بين الدول، وفي نطاق الأقاليم الجمركية، والمناطق التجارية الإقليمية. (سهام، 2021، صفحة 9)

5- التجارة الدولية هي مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صورة سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون في وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكثر حاجات ممكنة. (اسامة و معيطي، 2022، صفحة 7)

المطلب الثاني : أهمية التجارة الدولية

تلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً في دعم الاقتصاديات الوطنية المختلفة في الدول النامية والدول المتقدمة من خلال توفير العملة الصعبة اللازمـة لتمويل المستورـدات الرأسـالية والوسـطيـة الضرـوريـة لتنفيذ خطـط التنمية الاقتصادية، ومن خـلال تخفيف حـدة المصـاعـب المـواكـبة لـظروفـ النـمـوـ غيرـ المـتوازنـ عنـ الاختـلالـاتـ الهـيـكلـيـةـ فيـ القـطـاعـاتـ الإـنـتـاجـيـةـ.

تنجلى أهمية التجارة الخارجية فيما يلي: (توفيق و العمارة، 2022، صفحة 11) تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول، وترتبطها مع بعضها البعض.

تساعد في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستهلاك والاستثمار.

تعد مؤشرًا هاماً على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية.

هناك علاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم التجارة الخارجية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الخارجية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي ومستواه. نقل التكنولوجيا والمعلومات التي تفيـد في بنـاءـ الاقتصادـياتـ المتـينـةـ وـتعـزيـزـ التـنـميةـ الشـامـلـةـ.

المطلب الثالث :أسباب قيام التجارة الدولية

يمكن ايجاز الاسباب الرئيسية لقيام التجارة الخارجية بالاتي (حمد، 2024، صفحة 2):

1- المشكلة الاقتصادية : استمرار تزايد الحاجات الإنسانية وتناقص الموارد الطبيعية وصعوبة اشباع الحاجات ضمن الدولة الواحدة.

2- اتساع الفجوات الاقتصادية : الفجوة المحلية (الادخار) ، الفجوة الخارجية العملة الاجنبية ، الفجوة التكنولوجية والتقنية ، فجوة الموارد الطبيعية.

- 3- تباين الانتاج الزراعي والصناعي والاستخراجي بين دول العالم ولا سيما بين دول الشمال التي تشكل مركز العولمة وبين الدول النامية التي تشكل المحيط في العولمة.
- 4- تباين نوع وحجم وجودة التكنولوجيا والتقنية والمعلوماتية بين دول العالم.
- 5- لا يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي لأي دولة دون الحاجة لآخرين.
- 6- فائض الانتاج وكيفية تصريفه.
- 7- المنافسة الشديدة في جني ارباح التجارة الخارجية من قبل الشركات الاجنبية.
رفع مستوى المعيشة لدى الشعوب.
- 8- اختلاف الأذواق تؤدي إلى اختلاف نواعيات وكميات السلع المتبادلة ، وشروط التبادل أيضاً بين الدول، ويعد من العوامل المهمة المحددة للطلب على السلع في التجارة الخارجية.

المبحث الثاني :نظريات و سياسات التجارة الدولية

تبحث نظريات و سياسات التجارة الخارجية في دراسة وتحليل المشكلة الإقتصادية في إطارها الدولي وفي أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرف المبادلة، وكيفية تفاعل مجموعة من الإقتصadiات القومية المتباعدة و المتداخلة مع بعضها البعض الآخر من أجل تحصيص الموارد المحدودة على الحاجات الإنسانية المتعددة، من خلال هذا المطلب ستنظر إلى النظريات التي ظهرت من أجل الوصول إلى تفسيرات أكثر واقعية لقيام التجارة الخارجية.

المطلب الأول : نظريات التجارة الدولية

تُعد التجارة الدولية من الركائز الأساسية في بناء اقتصاد الدول وتطوير علاقتها الاقتصادية الخارجية، وقد حظيت باهتمام واسع من قبل المفكرين والاقتصاديين منذ القرون الماضية. ولفهم ديناميكيات التجارة بين الدول، نشأت مجموعة من النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير أسباب تبادل السلع والخدمات بين الدول، والعوامل التي تحدد نمط هذا التبادل، وتوزيع المكاسب الناجمة عنه.

1-النظرية التقليدية الكلاسيكية

تعد النظرية الكلاسيكية أولى النظريات المتكاملة التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة بين البلدان منذ ظهورها في أو اخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر حيث تشكل الأساس النظري الذي تقوم عليه النظريات الحديثة في التجارة الخارجية فقد حاول رواد هذه النظرية بحث أهمية وحقيقة القضايا المتعلقة بالسياسة التجارية بناء على أسباب ظهور المكاسب من التجارة. واستندوا في ذلك على مجموعة من الفرضيات المرتبطة بالمذهب الاقتصادي الحر الذي نشأ على إنفاص أفكار المدرسة التجارية منذ القرن السادس عشر وحتى أو اخر القرن الثامن عشر، حيث تحاول نظرياتهم تفسير أمور ثلاثة هي: (بلخاري،

2022، صفحة 27)

أما الأمر الأول فيتعلق بتحديد ماهية السلع التي تدخل في التجارة الدولية، ومنه التعرف على أسباب قيام التبادل الدولي؛

أما الأمر الثاني فيختص بتحديد نسب التبادل بين تلك السلع التي ستسقى في التجارة الدولية، أي تحديد النفع من قيام التبادل الدولي بالنسبة لكل دولة؛

أما الأمر الثالث فيتعلق بكيفية تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية إذا ما طرأ ما يخل به. ومن روادها آدم سميث، ديفيد ريكاردو جون ستيفارت ميل.

1-1 نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير آدم سميث في كتابه الشهير ثروة الأمم الذي صدر عام 1776 في نيويورك، حيث هاجم فيه بشدة أنصار المدرسة التجارية فيما يخص نظرتهم للتجارة الخارجية والسياسة التي كانوا يطبقونها في هذا المجال، ودعا بدلاً منها إلى حرية التجارة باعتبارها أحسن سياسة بالنسبة للأقطار العامل. نظراً لأن فكرة التجاريين فيما يخص التجارة الدولية ترتكز على محورين أساسين

المحور الأول يتمثل في ضرورة تقييد الواردات من خلال إخضاعها للقيود الجمركية أو غير الجمركية بغية الحفاظ على ميزان تجاري متوازن

- أما المحور الثاني فيتمثل في ضرورة تشجيع الصادرات، من خلال تقديم كل صور الدعم الازمة كإعانت التصدير وكذا تشجيع عمليات إعادة التصدير من خلال إتباع نظام ما يسمى بـ (Draw Back) من ناحية أخرى، والمهدى من ذلك هو تغليب كفة الصادرات عن الواردات بغية الحصول على المعادن النفيسة. (بلخاري، 2022، صفحة 28)

قدم آدم سميث في كتابه ثروة الأمم تحليلاً قوياً للعديد من القضايا الاقتصادية وقد تضمن ذلك تحليله لظاهرة التبادل الدولي وكيفية قيام التجارة الخارجية بين الدول وهو في هذا المقام لم يفرق بين الأسس التي اعتمد عليها في تفسير كل من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.

يعتمد آدم سميث على تقسيم العمل في تفسير نظرته و على كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة مطلقة وحسب المجدول السابق على فرنسا أن تتخصص في إنتاج القمح وإسبانيا في إنتاج السكر وعلى هذا الأساس تتبادل الدولتان السلعتين.

وانتقدت بحث فيما لو لم تمتلك إحدى الدولتين تفوق في إنتاج أي من السلعتين في حين تتمتع الدولة الأخرى بالشخص في كلتا السلعتين والتصدير فهل تبقى الدولة دون تخصص وبالتالي دون إنتاج. (صبرينة، 2023، صفحة 10)

وتقوم هذه النظرية على مبدأ المفاضلة بين قيمة السلع ومقدار العمل المبذول في إنتاجها فإذا زادت قيمة تلك السلع عن مقدار العمل المبذول فإنه يتم تكريس عوامل الإنتاج المختلفة إنتاجها لتحقيقها

الجدوى الاقتصادية المنشودة وترك العمل في إنتاج السلع التي تقل قيمتها عن مقدار العمل المكرس في إنتاج تلك السلع ذات القيمة المتدنية فالعنصر المحدد هنا لإنتاج السلع هو الفارق بين قيمة السلعة المنتجة ومقدار العمل المبذول فيها فإذا كانت تكلفة السلعة والمحددة بمقدار العمل المبذول فيها أكبر من قيمتها أو ثمنها فإنها لا تشجع أو تؤشر على الجدوى الاقتصادية لها لذا يجب التوقف عن إنتاجها في حين إذا كانت تكلفة العمل أقل من ثمن السلع فهي ذات مؤشر على الجدوى الاقتصادية لتلك السلعة ويجب الاستمرار في الإنتاج لتلك السلعة. (سمير، 2019، صفحة 10)

1-2-1 نظرية النفقات النسبية

تعتمد نظرية النفقات النسبية على نظرية القيمة للعمل، والتي تقول بأن قيمة السلعة إنما تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها سواء كان ذلك عملاً مباشراً يتمثل فيها يتطلب إنتاج السلعة من مجهد بشري يبذل في إنتاجها، أو كان عملاً غير مباشراً يتمثل فيما يبذل في إنتاج المعدات النسبية على نظرية العمل للقيمة، كما يفترض ريكاردو 17 أن عوامل الإنتاج لها القدرة على التنقل من منطقة إلى أخرى داخل حدود البلد الواحد، ووجود حرية كاملة في إنتقال السلع من بلد لآخر ، حيث وفقاً لهذه النظرية فإن اختلاف في التكنولوجيا يؤدي إلى حدوث التجارة الخارجية بين الدول ويحدد مواصفاتها، كما أن اختلاف أسلوب الإنتاج نتيجة لاختلاف دول الإنتاج، بين الدول يؤدي إلى اختلاف منحنيات إمكانيات الإنتاج بينهما، وبما أن الدول متتشابهة في كل الجوانب الأخرى، وبالذات جوانب الطلب فستكون الأسعار النسبية للسلع وبالتالي المزايا النسبية مختلفة بين الدول قبل حدوث التجارة.

تعرضت هذه النظرية لانتقادات شديدة أهمها عدم مصداقية نظرية العمل أساس القيمة، بالإضافة إلى أن العديد من إفتراضاتها غير واقعية، لكن تأثيرها لا يزال باقياً حتى الآن، لاعتمادها على الأسلوب البسيط في حسابات التكلفة دون الدخول التفصيلي في تعقيدات بنية وهيكل التكاليف بالنسبة لإنتاج السلع والخدمات، وربما يكون من المناسب أكثر استخدام هذه النظرية بالنسبة للإنتاج الزراعي بالدرجة الأولى . (سهام، 2021، صفحة 12)

1-3 نظرية القيم الدولية

حسب هذه النظرية فإن الذي يحدد معدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية.

حيث انتقد جون استيوارت ميل النظريات السابقة على أساس أنها أهملت جانب الطلب، وإهتمت فقط بجانب العرض، وإنحدر من إنتاجية العمل في الدولتين مقاييساً للقيمة والمزايا النسبية بدلاً من نفقة الإنتاج، وكان له دور كبير في توضيح أثر قانون النفقات النسبية في نسب التبادل في التجارة الدولية، وأبرز

مدى أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسب التبادل الدولي أو معدلاته بمعنى أدق معدل المقابلة الدولية

ويتوقف تحديد معدل التبادل الدولي، عند ميل على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى ومردودة هذا الطلب، ويتحدد معدل التبادل الدولي لهذا بحدفين، الحد الأول هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الأولى، والثاني هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية، وبطبيعة الحال فإن كل معدل من هذين المعدلين الداخليين إنما يتكون على أساس نفقة إنتاج إحدى السلعتين بالنسبة إلى نفقة إنتاج السلعة الأخرى في الدولة الواحدة. (سهام، 2021، صفحة 12)

2- النظريات النيوكلاسيكية

وجاءت تطويراً لإسهامات المدرسة الكلاسيكية وتمثل مايلي:

2-1- هيكسنر وأولين

إن فكرة هذه النظرية تقوم على اختلاف في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول هي التي تؤدي إلى قيام التجارة الدولية. إذا أن لكل دولة ميزة نسبية عندما تنتج وتصدر تلك السلع والتي تحتاج إلى عامل الإنتاج الأكثر وفرة نسبية فيها.

وبالمقابل فلن تكون لهذه الدولة الميزة النسبية للسلع التي تحتاج إنتاجها إلى عامل الإنتاج الأكثر ندرة فيها وبالتالي ستستورد هذه السلعة من الخارج . ولقد اعتبر هيكسنر أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول وأخرى مرتبطة باختلاف إنتاجية هذه الدول وأن هذه الإنتاجية تتوقف على عاملين هما:

اختلاف الدول من حيث تتمتعها بالوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الناتج؛
اختلاف دول إنتاج السلع المختلفة. (بلخاري، 2022، صفحة 44)

كما تقوم نظرية هيكسنر وأولين على نظريتين إذ تقوم كل نظرية على تفسير بعض المتغيرات التي قام بها.

2-2 نظرية هبات عنصر الإنتاج هذه النظرية تحاول تفسير سبب اختلاف النفقات أو المزايا النسبية بين الدول على أساس الاختلاف في الوفرة، أو الندرة النسبية في عناصر الإنتاج.

3-2 نظريات تعادل أسعار عناصر الإنتاج: وهذه النظرية تحاول تفسير التغييرات التي يمكن أن تحدثها التجارة الخارجية على أسعار النسبة لعناصر الإنتاج. (بلخاري، 2022، صفحة 55)

3- النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

بعد أن تناولنا النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية، ثم النظرية النيوكلاسيكية، واستعرضنا بعد ذلك نظرية نسب عوامل الإنتاج، يمكن القول بوجود إجماع بين هذه النظريات على قبول مبدأ الميزة النسبية كمبرأً مفسر ومقبول لقيام التجارة الدولية، ولكن تختلف النظريات فيما بينها في تفسير أسباب اختلاف الميزة النسبية.

نذكر منها (موضوع، 2025)

1-3 نظرية التشابه بين الدول تفترض هذه النظرية أن تنتج الشركات داخل الدولة السلع بهدف الاستهلاك المحلي بادئ ذي بدء، وعندما تجد الشركة أسوأًا عالمية تشبه السوق المحلي للدولة تصدر لها منتجاتها، وعليه يكون التبادل التجاري بين الدول التي يكون فيها الدخل الفردي متماثلاً.

2-3 نظرية دورة حياة المنتج تفترض هذه النظرية أن إنتاج السلعة يمر بثلاث مراحل، وهي المرحلة الأولى: مرحلة المنتج الجديد التي تعني أن المنتج يُصنع في بدايات ابتكاره في الدولة التي ابتكر فيها بصورته الأولى.

المرحلة الثانية: مرحلة تطوير المنتج وهي المرحلة التي يُدخل فيها على المنتج العديد من التطورات والتحديات ليصبح منتجًا جديداً.

المرحلة الثالثة: مرحلة المنتج القياسي وذلك عندما يبدأ تصنيع هذا المنتج في دول معينة بتكلفة منخفضة.

3-3 نظرية التنافس الاستراتيجي العالمي تركز هذه النظرية على الشركات متعددة الجنسيات التي تصنّع منتجات لمنافسة الشركات العالمية الأخرى، والعقبات التي تواجهها عندما تنوى الدخول لأسوق جديدة لتطوير منتجاتها لترتقي إلى مستوى المنافسة.

4-3 نظرية الميزة التنافسية المحلية تفترض هذه النظرية أن قدرة الدولة على التنافس بما يتعلق بمجال الصناعة تعتمد على قدرة القطاع الصناعي على الابتكار والخروج بأفكار جديدة باستمرار في تصنيع المنتجات

المطلب الثاني : سياسات التجارة الدولية

1- تعريف سياسات التجارة الخارجية

تعرف سياسات التجارة الخارجية بأنها : تلك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنهها الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته أي أنها الاستراتيجيات التي تنتهجها الدولة في إطار التجارة الخارجية التي تربطها مع دولة معينة أو عدة دول تربطها علاقات تجارية. (خديجة ن.، 2022، صفحة 375) و تعرف أيضا

كما أنها تمثل في مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف واختبار الدولة وجهة معينة ومحدة في علاقتها التجارية مع الخارج سواء كانت حرية أو حماية ويتم التعبير عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق. (توفيق و العمارة، 2022، صفحة 13)

السياسات التجارية : هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن، وقد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل تحقيق التوظيف الكامل و الإكتفاء الذاتي، تثبيت سعر الصرف، وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات. (اسامة و معطي، 2022، صفحة 32)

2- السياسات التجارية

من هذا المنطلق، هناك سياستين تدرجان في إطار تنظيم العلاقات التجارية للدولة ألا وهما: سياسة الحماية التجارية وسياسة الحرية التجارية. (خديجة ن.، 2022، صفحة 375)

1- سياسة الحماية التجارية

تعتبر سياسة الحماية التجارية من أقدم السياسات في التاريخ الاقتصادي وتعرف على أنها مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيوداً مباشرةً أو غير مباشرةً، كمية أو غير كمية، تعرفية أو غير تعرفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة.

حالياً، تبقى هذه السياسة الانغلاقية للدولة سارية المفعول في الكثير من البلدان لكن بصفة جزئية، إذ نجد أن تطبيقها غالباً ينحصر في الدول التي يعني الميزان التجاري فيها من عجز كبير نتيجة ارتفاع قيمة وارداتها عن قيمة صادراتها. (خديجة ن.، 2022، صفحة 376)

لهذه إستراتيجية الكثير من المزايا التي تسعى الدولة لتحقيقها بواسطتها، حيث تسمح هذه الأخيرة باكتساب إيرادات عامة إضافية ناجمة عن الزيادة في الرسوم الجمركية خصوصاً فيما يتعلق بالسلع المستوردة الكمالية منها والتي لها بدائل محلية، كما تتيح سياسة الحماية التجارية رعاية الإنتاج المحلي من خلال كبح إستراتيجية الإغراق التي تمارسها الدول المصدرة ببيعها لسلع رخيصة مقارنة مع أسعار السلع المحلية في السوق الوطني.

2- سياسة الحرية التجارية (خديجة ن.، 2022، صفحة 376)

على عكس السياسة الحمائية للتجارة الخارجية، تعد إستراتيجية الحرية التجارية كتوجه عام للدولة نحو تشجيع المبادلات التجارية مع الخارج، حيث تعرف سياسة الحرية بأنها مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية أو غير الكمية، التعرفية أو غير التعرفية وهذا ما يساهم في تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة.

ظهرت سياسة الحرية وانتشرت مع أفكار الكلاسيك عندما نادوا بضرورة وأحقية الأفراد والمؤسسات بالقيام بالنشاط الاقتصادي والتبادل والذي سينعكس على التدفقات الاقتصادية إيجاباً لكل الأطراف الداخلية في العملية. تهدف الدولة من خلال تبني سياسة الحرية التجارية إلى تشجيع الصادرات من أجل تعظيم الطاقة الإنتاجية وتنشيط الحلقة الاقتصادية الوطنية. كما تهدف إلى زيادة مستوى التشغيل والتوظيف (خديجة ن.، 2022، صفحة 376)

3- أهداف السياسات التجارية

تحتختلف أهداف السياسة الجارية باختلاف نوعية السياسة المطبقة وسياسة التقيد أو سياسة الحرية، وعليه يمكن أن نذكر أهداف السياسة التجارية الدولية دون تفريق بين أهداف سياسة حرية التجارة الدولية أو سياسة حمايتها وهي: (محمد و شاريف، 2016، صفحة 23/22)

1- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

ويتم ذلك عن أساس تعظيم عائدات الصادرات والموارد من العملة الأجنبية وتخفيض الطلب على الصرف الأجنبي.

يعرف توازن ميزان المدفوعات بأنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنة في المدفوعات

ب-حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية

وتعتبر هذه السياسة من بين الإجراءات التي تقوم بها السلطات لعرض إعاقبة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية من المؤثرات الخارجية التي تضر بالإنتاج المحلي، ومن بين هذه الإجراءات، فرض أجور ونفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، المغالاة في تقدير قيمة الواردات، فرض رسوم على عملية التفتيش.

ج-حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق:

يقصد بسياسة الإغراق "بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية، وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج.

د-حماية الصناعات الناشئة

تعتمد هذه السياسة في الدول التي تتمتع بصناعات حديثة خاصة الدول النامية وهذا بغرض حمايتها من منافسة صناعات الدول الكبرى التي تميز بالتقدم الفي الإنتاجي والسياسات الاحتكارية.

يمكن التفرقة بين جملة من الأدوات والتي يمكن ان تتبعها دولة ما أو مجموعة من الدول لتقييد التجارة مع دول العالم، نوجزها في العناصر التالية:

أولاً : الرسوم الجمركية أو التعريفة الجمركية هي أداة سحرية تفرض على الصادرات والواردات، وتتبادر الأهمية النسبية لكل من الرسوم الجمركية على الواردات والرسوم الجمركية على الصادرات من دولة لأخرى.

ثانياً: الإعاثات (إعاثات التصدير): إن الإعاثة عكس الضريبة لكنها تمثل مدفوعات للمؤسسة أو المستهلك من الحكومة، والغرض منها تدريم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة نصيبهم منها، وذلك بتمكنهم من خفض الأثمان التي يبيعون على أساسها، والإعاثة قد تكون مباشرة حيث تمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد إما على قيمي أو على أساس نوعي، أو غير مباشر

وتمثل في منح المشروع بعض الإمتيازات التدعمي مركزه المالي، ويقلل من أهمية هذه الإعانت ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية، تعرف بالرسوم التعويضية على دخول السلع المعانة لأراضيها.

ثالثا: الإغراق: يعرف الإغراق على أنه محاولة بيع السلعة بأقل من تكلفتها في الأسواق الدولية أو على الأقل بيع السلعة دولياً بسعر يقل عن سعرها المحلي، وبشرط تماثل كل ظروف البيع من ناحية تغليف السلعة أو شروط الشحن.

رابعا: تخفيض سعر الصرف يقصد بتخفيض سعر الصرف كل إنخفاض تقوم به الدولة عمداً في قيمة الوحدة النقدية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، سواءً إنخذ ذلك مظهراً قانونياً أو فعلياً في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخد، وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يتطلب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملة الوطنية، والمهدف من ذلك تشجيع صادرات البلد وتحفيض الواردات، وبذلك يمكن سد العجز في الميزان التجاري، كما يمكن أيضاً علاج الركود في الاقتصاد الوطني وزيادة حجم التوظيف به على أن يشترط لنجاح هذه السياسة عدم رفع الأسعار الداخلية للسلع المراد زيادة تصديرها، وكذلك يشترط عدم تخفيض الأسعار الداخلية للسلع المراد التقليل من إستيرادها، وبالإضافة إلى ذلك يشترط أن يكون الطلب على كل من الصادرات والواردات مرتنا نسبياً، وإلا فلن يحدث زيادة في الصادرات أو إنخفاض في الواردات.

خامسا: نظام الحصص: ويتمثل نظام الحصص في قيام الحكومة بوضع حد أقصى لما يصح بإستيراده من سلعة ما خلال فترة زمنية معينة، وتعد الحصص قيداً كبيباً على إنساب السلع إلى دولة معينة خلال فترة زمنية معينة بدلاً من التأثير السعري الذي تحدثه الرسوم الجمركية، وفي ظل نظام الحصص تظل الكمية المسموح بإستيرادها ثابتة مهما تغيرت أسعار السلعة في الخارج، أو زاد الطلب عليها في داخل الدولة التي قامت بفرض الحصة، ومن الممكن أن يكون نظام الحصص إلزامياً أو طوعياً، كما يمكن أن يكون مشرعاً أو بالتفاوض مع الحكومات الأجنبية، وقد تعمد بعض الدول إلى الجمع بين نظام الحصص في أي صورة من صوره وبين الرسوم الجمركية، وفي هذه الحالة فإنها تسمح بإستيراد كمية معينة على أساس دفع ضريبة جمركية منخفضة، أما ما زاد عن هذه الكمية فيكون خاضعاً لضريبة مرتفعة.

سادسا: تراخيص الإستيراد عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مرتبطة ومكملاً بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد، ويحصل هذا النظام في عدم السماح بإستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص إذن سابق، من الجهة الإدارية بذلك، وقد يكون الغرض من هذا النظام تحديد حصة من سلعة معينة دون الإعلان عنها، وقد يستعمل أيضاً لحماية الإنتاج المحلي من واردات بعض الدول، فيرفض الترخيص متى كان خاصاً بالمنتجات غير المرغوب فيها".

المطلب الثالث : العلاقة بين نظريات و سياسات التجارة الدولية

تتسم العلاقة بين نظريات التجارة الدولية وسياساتها بالتكامل، حيث توفر النظريات الإطار العلمي لفهم أسباب وآليات التجارة بين الدول، بينما تمثل السياسات التجارية الأدوات العملية التي تعتمدها الدول لتنظيم هذه التجارة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ا-دور النظريات في تفسير التجارة الدولية (موضوع، 2025)

1-تفسير أسباب التجارة:

توضح نظريات التجارة الدولية الكلاسيكية مثل نظرية الميزة المطلقة (آدم سميث) ونظرية الميزة النسبية (ديفيد ريكاردو) الأسباب التي تدفع الدول إلى تبادل السلع والخدمات، مؤكدة على أن التخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها الدولة ميزة نسبية يؤدي إلى زيادة الكفاءة وتحقيق منافع متبادلة.

2-تحديد مجالات التخصص:

تساعد نظريات وفرة عوامل الإنتاج (هيكسنر-أولين) في توضيح كيف تؤثر الموارد المتاحة في الدولة على نوع السلع التي يمكنها إنتاجها وتصديرها، مما يوجه استراتيجيات الإنتاج والتصدير.

3-تفسير تغيرات التجارة:

تقدّم النظريات الحديثة مثل نظرية دورة حياة المنتج ونظرية التجارة الجديدة تفسيرات لكيفية تأثير الابتكار، اقتصadiات الحجم، والتطور التكنولوجي على أنماط التجارة الدولية وتوزيع الإنتاج.

ب-دور السياسات التجارية في تطبيق النظريات

1-توجيه التجارة لتحقيق أهداف الدولة:

استناداً إلى فهم النظريات، تضع الدول سياسات تجارية تشجع إما على الحرية التجارية من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتعزيز التخصص والتبادل الحر، أو تتبع سياسات الحماية عبر فرض تعريفات جمركية، حصص، ودعم الصناعات المحلية لحماية الاقتصاد الوطني.

2-التعامل مع واقع الأسواق:

رغم أن النظريات تفترض وجود منافسة مثالية وحركة حرة لعوامل الإنتاج، إلا أن الواقع الاقتصادي يتسم بوجود قيود ومنافسة غير كاملة، مما يدفع الدول إلى التدخل عبر سياسات تجارية لتصحيح الاختلالات ودعم قطاعات معينة.

3-تعديل السياسات حسب الظروف الاقتصادية:

تستخدم الدول أدوات مثل التعريفات الجمركية والمحاصص والإعانت لمواجهة مشاكل ميزان المدفوعات، حماية الأسواق المحلية من الإغراق، أو تحقيق أهداف تنموية، وهي أمور قد لا تغطيها النظريات بشكل مباشر لكنها ضرورية في التطبيق.

التفاعل بين النظريات والسياسات

جدول 2: يمثل الجدول التالي التفاعل بين النظريات و السياسات

الجانب	نظريات التجارة الدولية	سياسات التجارة الدولية
الهدف الأساسي	تفسير أسباب وفوائد التجارة الدولية	تنظيم التجارة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية
الافتراضات	وجود منافسة تامة، حركة حرة لعوامل الإنتاج، تكاليف نقل منخفضة	وجود قيود ومنافسة غير تامة، تدخل حكومي لتنظيم السوق
التركيز	التخصص، الكفاءة، المكافآت المتبادلة	حماية الصناعة المحلية، تحقيق التوازن التجاري، دعم التنمية
الأدوات	تحليل اقتصادي ونظري	تعريفات جمركية، حصص، دعم صناعي، قيود غير جمركية
التحديات	تبسيط الواقع الاقتصادي	مواجهة تحديات تطبيق النظريات في أسواق غير متماثلة

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المذكورة مسبقا

المبحث الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تسهيل التجارة الدولية

التجارة الدولية تعتبر ركيزة أساسية في نمو الاقتصادات وتعزيز التبادل التجاري بين الدول. ومع ذلك، كانت المعاملات التجارية الدولية تعاني من تحديات كبيرة، مثل التعقيدات البيروقراطية وتكاليف النقل والتمويل. في هذا السياق، ظهرت التكنولوجيا المالية كأداة مبتكرة تسهم في تسهيل هذه المعاملات وتحسين كفاءتها.

المطلب الأول: استخدامات التكنولوجيا المالية في التجارة الدولية

إن استخدامات التكنولوجيا في القطاعات الاقتصادية يملك العديد من المزايا والخصائص والتي على رأسها العمل على نشر مجتمع المعلومات والمعرفة وتشجيع بناء الحكومات الإلكترونية والإدارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية، وأهم خصائص الاقتصاد الرقمي تتمثل أساساً في: (شيماء و مسعودي، 2023، الصفحات 15-16)

1- سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات

يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الأنترنت المختلفة. ، ويطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكة وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفير البنية

التحتية في الاقتصاد، والخاضن تكلفة ورسوم تلك الخدمات وتوفّر الآلات والأجهزة والمعدات والمهارات والتعليم والتدريب والموارد المالية واستخدام الأموال كبطاقات الائتمان

2- المنافسة والهيكل السوقى في ظل الاقتصاد الرقمي:

تؤثّر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وأساليبها وتحسين المراكز التنافسية ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الاقتصاد الرقمي وذلك على المستويين المحلي والدولي، ويجب أوان التعليم تكامل تكنولوجيا المعلومات مع منظومات وقطاعات الاقتصاد المختلفة وخاصة التصنيع والتدريب والخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية.

3- مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي تلعب عب تكنولوجيا المعلومات دوراً أساسياً في زيادة معدلات النمو الاقتصاد صادي وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الإلكترونية الداخلية والخارجية ، وتأثير وثر الانترنت على أساليب أداء المعاملات ملايين التجارية وأساليب العمل".

4- الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات يمكن التحكم في المعلومات والاستخدام الفعال للمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية ويتوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات عن طريق تعلم كيفية تحديد اختيار المصادر المناسبة للمعلومات الأساسية والهامة أي -أداء إدارة الصادر الوارد من المعلومات بطريقة أكثر كفاءة وتأثير المعلومات الإلكترونية وتشمل البريد الإلكتروني والانترنت والمواد المسجلة على أشرطة الفيديو والمعلومات الموجودة على الأقراص الصلبة أو المرنة. المعلومات المنطقية المكالمات الهاتفية والمحوارات.

المعلومات المطبوعة مثل التقارير والفاكسات.

التنبؤات التكنولوجية.

المطلب الثاني : علاقة بين التقنيات المالية و التجارة الدولية

العلاقة بين التقنيات المالية (FinTech) والتجارة الدولية وثيقة ومتناهية، حيث تلعب التقنيات المالية دوراً محورياً في تسهيل وتسريع وتطوير العمليات التجارية عبر الحدود. يمكن تلخيص هذه العلاقة في النقاط التالية:

1- تسهيل وتسريع المدفوعات عبر الحدود:

- **تقليل التكاليف والوقت :** تقليل حلول الدفع الرقمية التي تقدمها شركات التقنية المالية من التكاليف والوقت اللازمين لإجراء المدفوعات الدولية مقارنة بالطرق التقليدية مثل التحويلات البنكية.
- **خيارات دفع متنوعة :** توفر التقنيات المالية مجموعة واسعة من خيارات الدفع مثل الحافظ الرقمية، ومنصات الدفع عبر الانترنت، والعملات الرقمية، مما يمنح الشركات والأفراد مرونة أكبر في إجراء المعاملات التجارية الدولية.

- **زيادة الشفافية:** تساهم بعض التقنيات مثل تقنية البلوك تشين في زيادة شفافية عمليات الدفع وتبعها، مما يقلل من مخاطر الاحتيال.
- **2- تبسيط وتطوير التمويل التجاري:**

 - **تسهيل الوصول إلى التمويل:** تعمل منصات الإقراض الرقمي والتمويل الجماعي على ربط الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) بالمستثمرين العالميين، مما يسهل حصولهم على التمويل اللازم لتوسيع نطاق تجارتكم الدولية.
 - **حلول تمويل مبتكرة:** تقدم شركات التقنية المالية حلول تمويل مبتكرة مثل تمويل سلسلة التوريد الرقمي على إدارة تدفقاتها النقدية بكفاءة أكبر.
 - **تقليل الاعتماد على الوسطاء التقليديين:** تعمل بعض التقنيات على تقليل الاعتماد على البنوك والمؤسسات المالية التقليدية في عمليات التمويل التجاري، مما يقلل من التكاليف والإجراءات المعقدة.

- **3- تعزيز إدارة المخاطر:**

 - **تحليل البيانات الضخمة:** تستخدم شركات التقنية المالية أدوات تحليل البيانات الضخمة لتقييم المخاطر المرتبطة بالمعاملات التجارية الدولية، مثل مخاطر الائتمان ومخاطر العملة.
 - **حلول التأمين الرقمي:** تقدم شركات التأمين الرقمي حلولاً مبتكرة لتعطية المخاطر التجارية الدولية، مما يوفر للشركات حماية أكبر.
 - **التحقق من الهوية الرقمية:** تساعد التقنيات المالية في التتحقق من هوية الأطراف المشاركة في التجارة الدولية بشكل أكثر أماناً وفعالية، مما يقلل من مخاطر الاحتيال وغسيل الأموال.

- **4- زيادة الكفاءة والأمنة:**

 - **الأمنة الذكية للعقود:** يمكن استخدام العقود الذكية المبنية على تقنية البلوك تشين للأمنة تنفيذ الشروط المتفق عليها في المعاملات التجارية الدولية، مما يقلل من الحاجة إلى تدخل بشري ويحسن الكفاءة.
 - **الوثائق الرقمية:** تساهم التقنيات المالية في التحول نحو الوثائق الرقمية في التجارة الدولية، مما يقلل من الأعمال الورقية والتكاليف المرتبطة بها ويسرع عملية التخلص الجمركي.
 - **منصات التجارة الإلكترونية الدولية:** تعمل منصات التجارة الإلكترونية التي تعتمد على التقنيات المالية على تسهيل عملية البيع والشراء عبر الحدود، وتوفير أدوات متكاملة لإدارة المخزون والمدفوعات والشحن. أمثلة على تطبيقات التقنيات المالية في التجارة الدولية:
 - **منصات الدفع الرقمية العالمية:** مثل PayPal و Stripe و Worldpay التي تسهل المدفوعات للشركات والأفراد عبر الحدود.

- شركات تحويل الأموال الرقمية :مثل Remitly و TransferWise الآن
- حلولاً أسرع وأرخص لتحويل الأموال دولياً.
- منصات التمويل التجاري الرقمي : التي تربط الشركات التي تحتاج إلى تمويل بالمستثمرين العالميين.
- شركات التأمين الرقمي : التي تقدم حلولاً مبتكرة لتغطية المخاطر التجارية الدولية.
- حلول البلوك تشين للتجارة الدولية : التي تعمل على تحسين الشفافية والأمان والكفاءة في سلاسل التوريد والمدفوعات.

المطلب الثالث: التحديات والفرص

على الرغم من الفوائد الكبيرة التي تقدمها التقنيات المالية للتجارة الدولية، إلا أن هناك بعض التحديات التي يجب معالجتها، مثل:

- التنظيم والامتثال : الحاجة إلى تطوير إطار تنظيمية وقانونية موحدة لتنظيم عمل شركات التقنية المالية في مجال التجارة الدولية.
- الأمان السيبراني : ضمان أمن البيانات وحماية المعاملات المالية من الهجمات الإلكترونية.
- التوافق التشغيلي : ضمان توافق الأنظمة والتقنيات المختلفة المستخدمة في التجارة الدولية.
- ومع ذلك، فإن الفرص التي تتيحها التقنيات المالية للتجارة الدولية هائلة، حيث يمكن أن تساهم في:
 - زيادة حجم التجارة الدولية : من خلال تسهيل العمليات وتقليل التكاليف.
 - تكين الشركات الصغيرة والمتوسطة : من المشاركة بشكل أكبر في التجارة العالمية.
 - تعزيز النمو الاقتصادي العالمي : من خلال زيادة الكفاءة والابتكار.

خلاصة الفصل

- تمثل التجارة الدولية تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية، وهي محرك أساسى للنمو الاقتصادي العالمي من خلال تعزيز التخصص والاستفادة من الميزات النسبية. وقد شهد هذا المجال تحولاً كبيراً بفضل التكنولوجيا المالية (FinTech)، التي قدمت حلولاً مبتكرة لتسهيل المعاملات عبر الحدود، وتقليل التكاليف، وتسريع المدفوعات، وتعزيز الشفافية والأمان في العمليات التجارية الدولية. من خلال تطبيقات الدفع الرقمية العالمية، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وتقنيات البلوك تشين، أصبحت التجارة الدولية أكثر كفاءة ووصولاً للشركات من جميع الأحجام، مما ساهم في تعزيز التكامل الاقتصادي العالمي وفتح أسواق جديدة.

الفصل الثالث

دراسة تجارب بعض الدول

تمهيد الفصل

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، بزرت التكنولوجيا المالية (FinTech) كأحد المحركات الرئيسية لإعادة تشكيل المنظومة المالية، من خلال تقديم حلول مبتكرة وفعالة لتسهيل المعاملات، خصوصاً في مجال التحويلات الدولية. وتكتسي هذه التحويلات أهمية بالغة في دعم التجارة الخارجية للدول، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد بشكل كبير على تدفقات العملة الأجنبية من جالياتها المقيمة بالخارج.

في هذا الفصل، سيتم تسليط الضوء على أربع دول تمثل تجارب متنوعة في مجال التكنولوجيا المالية، وهي: الصين، والإمارات، الهند، وكينيا. وتم اختيار هذه الدول نظراً لاختلاف مستوياتهما التنموية، وتباعين أولوياتها الاقتصادية، وتنوع النماذج التقنية التي اعتمدتها.

و تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تجربة الصين في التكنولوجيا المالية

المبحث الثاني: تجربة الإمارات في التكنولوجيا المالية

المبحث الثالث: تجربة الهند و كينيا في التكنولوجيا المالية

المبحث الأول: دراسة حالة الدول المستخدمة للتكنولوجيا المالية

مع التوسع المتسارع في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech)، أصبحت العديد من الدول تسعى إلى دمج هذه التقنيات ضمن أنظمتها المالية والاقتصادية لتحقيق مزيد من الكفاءة والابتكار. وقد تنوّعت تجارب الدول في هذا المجال بحسب أولوياتها التنموية، ودرجة تطوير بنيتها التحتية الرقمية، والسياسات الحكومية الداعمة. وفي هذا السياق، بُرِزَت مجموعة من الدول التي حققت تقدماً ملحوظاً في تبني التكنولوجيا المالية وتوظيفها في تطوير القطاعات المصرفية، التجارية، والخدمية.

المطلب الأول: استخدام الصين للتكنولوجيا المالية

إن تجربة الصين في استخدام التكنولوجيا المالية لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على دخول السوق العالمية هي نموذج ناجح يستحق الإشارة إليه والدراسة. ومن خلال الجمع بين الابتكار التكنولوجي والسياسات الحكومية الموافقة، نجحت الصين في خلق بيئة مواتية لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم واندماجها في الاقتصاد العالمي.

1- الاقتصاد الصيني

إن التحول الهيكلي الذي تشهده الصين يشبه إلى حد كبير في كثير من النواحي تجربة التصنيع في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والولايات المتحدة في أوائل القرن العشرين، وحتى الاقتصادات الصناعية الجديدة في شرق آسيا في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. ولكن بالنسبة للصين، التي تضم ما يقرب من ربع سكان العالم، لم يستغرق الأمر وقتاً طويلاً لإكمال التحول الهيكلي من اقتصاد يعتمد على الزراعة إلى اقتصاد تهيمن عليه الصناعة والخدمات. (حواس، 2017، صفحة 6) (بتصرف)

2- العوامل الدافعة لنمو التكنولوجيا المالية

وفي الصين، تتمثل محركات نمو التكنولوجيا المالية في النمو السريع للتجارة الإلكترونية، والزيادات السريعة في انتشار الإنترنت والهواتف المحمولة، ونقص الخدمات الكافية لعدد كبير من المستهلكين من قبل المؤسسات المالية الكبيرة، إلى جانب الدعم التنظيمي وسهولة الوصول إلى رأس المال.

يستفيد الأفراد غير المصرفيين أو المحروم من الخدمات والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل كبير من منصات الإقراض من نظير إلى نظير وشركات التجارة الإلكترونية التي تستفيد من بيانات التجار المتاحة للمستخدمين. لقد تم تطوير اللوائح الوقائية وأطر خصوصية البيانات لمعالجة التحديات الأخيرة في المعاملات بين الأقران وانتهاكات البيانات، ولكن اللوائح لا تزال متساهلة نسبياً. أصدرت الصين قوانين أكثر صرامة بشأن أمن المعلومات بعد أن أدى هجوم الفدية العالمي "WannaCry" إلى شلل بعض العمليات المصيرية. ((1) - إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، آفاق الاقتصاد الأقليمي، 2017، صفحة 11) (بتصرف)

المطلب الثاني : تأثير الصين على الخدمات المالية

في ديسمبر 2013، أعلن البنك المركزي الصيني حظراً على جميع المؤسسات المالية الصينية وأنظمة الدفع من التعامل بالعملات الافتراضية. وجاء في إشعار صادر عن بنك الشعب الصيني أن الحظر فرض لأن عملة البيتكوين لا تخضع لدعم من الحكومة الوطنية أو المركبة. قال بنك الشعب الصيني إنه سيكشف جهوده لمكافحة غسل الأموال باستخدام العملات الافتراضية. وتشير إلى أن الأفراد ما زالوا أحراً في تداول البيتكوين ولكن يجب أن يكونوا على دراية بالمخاطر التي تنطوي عليها. وتوضح الإشعارات أن بنك الشعب الصيني يعتمد تنظيم الإشراف على معاملات العملة الافتراضية رسميًا. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن أكبر بائع تجزئة عبر الإنترنت في الصين في 9 جانفي 2014 حظر استخدام البيتكوين على منصة التسوق عبر الإنترنت، وهو ما يجعل الاستخدام الفعلي للبيتكوين في الصين أكثر صعوبة على الرغم من الاهتمام القوي بالعملات الافتراضية بين المستثمرين المحليين. (ريم و عبدالرحمن، 2018، صفحة 115)

المطلب الثالث تجارب شركات ناجحة في التكنولوجيا المالية

في هذا الجزء نولي اهتماماً لتسلط الضوء على تجارب شركات ناجحة في مجال التكنولوجيا المالية

أ- حالة Ant Financial (النملة المالية) (الرحيم و بن قدور ، 2018، صفحة 21)

- شعارها:



- تاريخ التأسيس: أكتوبر 2014

- مكان التأسيس: الصين.

الشركة المؤسسة: ألييابي تستحوذ على 33% من أصول هذه الشركة، مع 3 شركات أخرى.

أساس عملها

تقديم خدمات مالية تكنولوجية شاملة (المدفوعات التأمين خدمة إدارة الثروات الائتمان والإقراض، 2016

جمعت تمويل قدره 4.5 مليار دولار على شكل أسهم وبلغ عدد موظفيها 7000 موظف.

تقييم الشركة الحالي: 60 مليار دولار.

إمكاناتها التكنولوجية وهي "كما يلي

تكنولوجيا البيانات الضخمة: يعتمد الموقع على نموذج "قرض البيانات الضخمة" لتقديم الخدمات المصرفية. ومن خلال تحليل بيانات العملاء المتقدمين للحصول على القروض، يمكن استخدام نماذج تحليل بيانات القروض لإجراء تقييمات شاملة للمخاطر. يُطلق على التطبيق اسم "1-2-3"، مما يعني أن تقديم الخدمة يستغرق 3 دقائق فقط، والحساب يستغرق ثانية واحدة فقط، ولا يتطلب أي تدخل بشري.

على مدى السنوات الأربع الماضية، تم تقديم أكثر من 700 مليار دولار من القروض إلى أكثر من 4 ملايين شركة صغيرة ورائد أعمال.

تقنية التعرف على الوجه: تمتلك الشركة تقنية التعرف على الوجه البيومترية وتطبيقاتها عبر الإنترن特 لزيادة الأمان وتوفير تجربة مستخدم أفضل.

تقنية الحوسبة السحابية: يقدم هذا الموقع هذه الخدمة للمؤسسات المالية. إنها عبارة عن منصة سحابية مفتوحة مصممة لتعزيز الابتكار المالي وتحديث تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات المالية، وبالتالي بناء تطبيقات أكثر استقراراً وأماناً وأقل تكلفة وأكثر كفاءة مالية، مما يتيح للمؤسسات المالية تقديم خدمات أفضل لعملائها.

ج - تكنولوجيا مراقبة المخاطر : خدمات الدفع تحتاج إلى معالجة سريعة وآمنة، وعليه مفتاح نجاح عمليات الدفع هي السيطرة على المخاطر، فنظام البياني للسيطرة على المخاطر الذكية يستخدم بيانات المعاملات التاريخية للتحقق من الهوية وأمن الحساب، و80% من المخاطر يمكن معالجتها باستخدام هذا النظام، وأكثر من ذلك يعتمد على الوقاية المسبقة. والمبكرة لتصنيف مخاطر الحسابات، وتوظف الشركة حالياً ما يقرب من 7000 موظف منهم 1500 موظف في إدارة المخاطر. يتم نشر أكثر من 2000 خوادم المراقبة المخاطر والتحليل والعلاج في المتوسط، يمكن الانتهاء من التعرف على المخاطر والضوابط في غضون 100 ميلي ثانية، أربع مرات أسرع من غمضة عين، معدل خسارة رأس المال من البياني هو أقل من 0.001، أي أقل من احتمال شخص واحد يتعرض للضرب من قبل نيزك في هذا الإطار تتعاون الشركة مع مجموعة واسعة من الشركاء بما في ذلك البنوك وشركات دفع، وبرمجيات السيطرة على المخاطر وصناعة الأجهزة وتجار البياني والمستخدمين والكليات والجامعات ومؤسسات البحث العلمي، لتعزيز الحماية الأمنية داخل صناعة الدفع.

د - تكنولوجيا الذكاء الصناعي يتم تطبيق تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في هذه الشركة على نطاق واسع في خدمة العملاء الذكية، ويتحقق هذا التطبيق من خلال استخراج البيانات والتحليل على التنبؤ والحكم التلقائي، مما يمكن من معرفة سلوك العميل والمشاكل التي قد تواجهه، كما يوجز الأسئلة المشتركة من قبل غالبية العملاء ويختار الإجابات المطابقة لها من خلال هذا النظام، وتستغرق العملية 1.6 دقيقة.

وفي عملية استطلاعية للموقع عن هذه التقنية ومن أجل الحصول على جودة الخدمة تم إجراء مسح لعينة من حوالي 62% من العملاء، وتم الوصول إلى أن الذكاء الصناعي يمكن له الكشف عن مزاج العملاء كوسيلة لقياس مدى ارتياح العميل كما توفره خدمة العملاء باستخدام الموظفين.

كذلك يوفر النظام ميزة أخرى لخدمة التأمين الذكي، ففي حالة العادية مؤسسات التأمين قادرة على التعامل مع طلبات التأمين في المتوسط خلال 24 ساعة، إلا أن هذا النظام يمكن من معالجتها في غضون ساعة واحدة، ونصف من طلبات التأمين المعقدة يمكن التعامل معها في غضون 6 ساعات.

-آفاق الشركة

حسب وكالة رويتز تهدف شركة النملة المالية لجمع 5 مليار دولار بشكل أسهم التي من الممكن أن تصل قيمتها إلى 100 مليار دولار، آخر جولة لجمع رؤوس الأموال كانت في 2016 تمت من تقييم الشركة بحوالي 60 مليار دولار، لذلك الجولة الجديدة من جمع رؤوس الأموال من الممكن أن يبدأ تقييمها بين 80 مليار إلى 100 مليار دولار

المبحث الثاني: تجربة الامارات في التكنولوجيا المالية

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الرائدة إقليمياً في تبني وتطوير التكنولوجيا المالية، حيث أدركت في وقت مبكر أهمية التحول الرقمي في تعزيز الأداء الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل الوطني. وقد ساهمت رؤية الدولة الاستراتيجية، إلى جانب بيئة تشريعية مرنة وبنية تحتية رقمية متقدمة، في خلق مناخ جاذب للاستثمار والابتكار في قطاع التكنولوجيا المالية

المطلب الأول: واقع التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة (2025) (wikipedia، 2025)

احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى، حيث استضافت 50% من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية من 12 دولة في المنطقة. وقال عمر سودي الرئيس التنفيذي لشركة باي فورت على هامش مؤتمر صحفي في مقر ومضة في حي دبي للتصميم إن البنية التشريعية والتكنولوجية المتقدمة في دولة الإمارات العربية المتحدة يجعلها موقعاً رئيسياً للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في جميع أنحاء المنطقة وواحدة من أفضل الدول في العالم لجذب هذه الشركات. وأضاف سودي أن معدل نمو المدفوعات الإلكترونية في الإمارات تراوح بين 30% و40% في عام 2016، ومن المتوقع أن تشهد التجارة الإلكترونية في المنطقة نمواً قوياً، يتضاعف أربع مرات عن مستواها الحالي خلال السنوات الخمس المقبلة، ليصل إجمالياً إلى 20 مليار دولار بحلول عام 2020، وأن شركات التكنولوجيا المالية ستلعب دوراً رئيسياً في تحقيق هذا النمو..

تحدف أكاديمية الإمارات العربية المتحدة إلى تحفيز روح ريادة الأعمال في الدولة من خلال زيادة اهتمام الناس بريادة الأعمال. ويشمل البرنامج الحرم الجامعي للشركات الناشئة والابتكار، والذي يوفر طريقة لاختبار أفكار الأعمال في بيئة افتراضية/محاكاة على مدى فترة 12 أسبوعاً. وبمجرد أن تصبح خطة العمل جاهزة للتنفيذ، تقدم الكلية منحاً دراسية من صندوق ممول من قبل مانحين من القطاع الخاص لمساعدة الشركات الناشئة. يتم احتضان كل مؤسسة لمدة عام واحد ضمن برنامج منتهرة ريادة الأعمال والابتكار وتتلقي التوجيه من خبراء الصناعة.

1-الإمارات مركز عالمي في التكنولوجيا المالية

وصل عدد الشركات الجديدة المسجلة في المناطق الحرة بدبي إلى أعلى مستوى له في خمس سنوات.

تم إنشاء مركز دبي للسلع المتعددة من قبل حكومة دبي وهو مركز عالمي لتجارة السلع. في عام 2020، تم تسجيل 2025 شركة جديدة، وهو أعلى رقم في خمس سنوات.

ويعود هذا الأداء بشكل رئيسي إلى خطة دعم الأعمال التي تم إطلاقها في مارس 2020، والتي جذبت اهتمام 149 شركة.

ويعد هذا المعرض التجاري الأكبر في مركز الأعمال، حيث يقدم مجموعة واسعة من الحوافز والخدمات ذات القيمة المضافة للشركات المالية والشركات الجديدة في المنطقة الحرة.

أعلنت شركة أمازون وبب سيرفيسز(AWS) ، التابعة لشركة أمازون، عن خططها لافتتاح ثلاثة مراكز بيانات في دولة الإمارات العربية المتحدة في النصف الأول من عام 2022. وستتيح إضافة منطقة AWS الثانية في الشرق الأوسط (الإمارات العربية المتحدة) نشر الخدمات محلياً.

ستتمكن المؤسسات التي تستخدم هذه المنطقة أيضاً من الوصول إلى التقنيات المتقدمة من مجموعة أوسع وأعمق من الخدمات السحابية لترفع الابتكار بما في ذلك الحوسبة والتخزين والشبكات وقاعدة البيانات والتحليلات والتعلم الآلي إنترنت الأشياء وخدمات الهاتف المحمول.

البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة يطلق مكتباً مختصاً للتكنولوجيا المالية في ديسمبر 2020، أطلق البنك المركزي الدولة الإمارات العربية المتحدة مكتبه الخاص بالتكنولوجيا المالية لدعم أنشطة التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي وتسهيل إنشاء إطار تنظيمي معتمد من دولة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع هيئات التكنولوجيا المالية الأخرى في الإمارات العربية المتحدة (بما في ذلك مركز دبي المالي العالمي وسوق أبو ظبي العالمي .(يهدف المكتب الجديد إلى تطوير نظام بيئي للتكنولوجيا المالية ناضجة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وترسيخ مكانة الأمة كمركز للتكنولوجيا المالية إقليمياً وعالمياً، وسياسيياً المكتب في جذب شركات التكنولوجيا المالية الدولية والإقليمي).

مكتب أبو ظبي للاستثمار يؤسس 8 مراكز عالمية في يناير 2021: أنشأ مكتب أبو ظبي للاستثمار 8 مراكز جديدة، مكاتب في تل أبيب ونيويورك وسان فرانسيسكو وفرانكفورت ولندن وباريس، بكين وسیول، تعمل شبكة المكاتب العالمية، بالتعاون مع دائرة التنمية الاقتصادية بأبو ظبي على توسيع نطاق وصول مكتب أبو ظبي للاستثمار إلى الأسواق الخارجية الرئيسية حيث يتطلع إلى جذب أعمال مبتكرة للتأسيس والنمو في الإمارات يكمل التوسيع الدولي لمكتب أبو ظبي للاستثمار برنامج الابتكار الجديد الذي تبلغ قيمته 2 مليار درهم إماراتي والذي يبلغ 545 مليون دولار أمريكي.

يمكن للعملاء الذين لديهم متطلبات إقامة البيانات تخزين بياناتهم في دولة الإمارات العربية المتحدة، مما يقلل من زمن الوصول في جميع أنحاء البلاد.

2-قطاع المدفوعات والخدمات المصرفية الرقمية

يتجه المستهلكون في الإمارات العربية المتحدة إلى الدفع بدون تلامس.

5 من كل 10: أفراد الإمارات يخبطون لاستخدام العملات المشفرة في عام 2022.

15.5 مليار دولار قيمة معاملات الدفع الرقمي في الإمارات خلال 2020

88% من المعاملات وجهاً لوجه تم بدون تلامس.

يُخبط 97% من المستهلكين لاستخدام طريقة دفع رقمية جديدة واحدة على الأقل، مثل العملات المشفرة أو رموز الاستجابة السريعة (QR code)، في العام المقبل.

73% من المستهلكين يتسوقون عبر الإنترنت أكثر مما كانوا عليه قبل الجائحة.

83% من المستهلكين قالوا إنهم سيواصلون استخدام المدفوعات اللاتلامسية بعد انتهاء الجائحة.

المطلب الثاني :أهم شركات دفع للتكنولوجيا المالية الناشئة 2021

مامو باي أسسها موظفون سابقون في مامو باي جوجل هو تطبيق دفع من نظير لنظير ومقره دبي، يسمح للمستخدمين بإجراء المدفوعات والتحويلات باستخدام رقم هاتف المستهلكين أو عنوان البريد الإلكتروني فقط، مما يبسط العملية التقليدية والبيانات التي تتطلبها البنوك عادة.

بدأ تطبيق مامو باي في ديسمبر 2020 بعد جمع 1.5 مليون دولار أمريكي في أبريل من قبل غلوبال فوندر بمشاركة كل من غلوبال فينتشرز وفينتر سوق وإم إس أيه كابيتال ودبى أنغل إنفستورز و500 شركات ناشئة وبعض المستثمرين، وانضمت إلى برنامج المسار السريع للتكنولوجيا المالية من فيزا في يونيو.

تاي: تأسست شركة تاي عام 2019، وهي شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، تقوم بالشراء الآن والدفع لاحقا، ومقرها دبي. يتعاون تاي مع تجار التجزئة ليقدموا لعملائهم عبر الانترنت وفي المتجر، ولديهم القدرة على تأجيل الدفع لمشترياتهم لمدة تصل 30 يوما، أو الدفع على أربعة أقساط شهرية متساوية بدون تكلفة على المستهلك جمعت الشركة 23 مليون دولار أمريكي في جولة تمويلية من السلسلة الأولى من شركة مبادلة للاستثمار في أبو ظبي، وأربور دخلت في ديسمبر 2020 بعد أن أعلنت شراكة مع فيزا وانضمت إلى صندوق الحماية التنظيمي للبنك المركزي العربي السعودي لشركات التكنولوجيا المالي، وحصلت على جولة تمويلية بقيمة 7 ملايين دولار في يونيو 2020.

تيلر: تأسست تيلر في عام 2014، وهي شركة ناشئة مقرها دبي، تقدم حلول بوابات الدفع للشركات الصغيرة والمتوسطة والهيئات الحكومية الكبيرة. تيلر مجموعة من واجهات برمجة التطبيقات والأدوات التي تمكن الشركات والمؤسسات من قبول وإدارة المدفوعات عبر الانترنت والويب والجوال والوسائل الاجتماعية كما يوفر الفوatir الرقمية لمكافحة الاحتيال وخدمات المراقبة في الوقت الفعلي ورموز الاستجابة السريعة. جمعت شركة تيلر تمويلاً لم يكشف عنه في ديسمبر 2019 من المستثمرين الحاليين بما في ذلك إرينا غروب. تمتلك تيلر حالياً مكاتب في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والهند وسنغافورة.

نيم كارد: هي عبارة عن منصة دفع شاملة تتعاون مع المؤسسات المالية لتوفير حل دفع رقمي لمن ليس لديهم حسابات مصرافية وتزويد عملائهم بتجربة مدفوعات فائقة من خلال واجهة برمجة التطبيقات المفتوحة

القائمة على السحابة. تتيح منصة نيم كارد للمؤسسات المالية والشركات التكنولوجيا المالية نشر وإطلاق البطاقات الافتراضية والبلاستيكية والرمزية. تعاونت الشركة الناشئة مع مؤسسات مالية في العراق والأردن لإطلاق منتجات مبتكرة، وتنطلع إلى الأسواق بما في ذلك الإمارات العربية والمملكة العربية السعودية ومصر. حصلت نيم كارد على موافقة مبدئية من هيئة تنظيم الخدمات المالية التابعة لسوق أبو ظبي العالمي في أغسطس 2020.

المطلب الثالث: عوامل نجاح التكنولوجيا المالية في الإمارات

أنشأت الإمارات أكبر مسرع أعمال في سوق أبو ظبي العالمي للمساعدة على تسريع ودعم الابتكارات والإبداعات، حيث يعد المسرع مركز ابتكار يساعد على إيجاد الشركات التي تبحث عن التعاون المشترك فيما بينها وحثها على الابتكار، هذه الابتكارات التي تعرفها الإمارات تعود في الأساس إلى توفر مجموعة من العوامل تكمن فيما يلي:

- الدعم الاستراتيجي المتواصل الذي يتلقاه سوق أبو ظبي العالمي من قبل الحكومة.
- مذكرات التفاهم والتعاون التي تربط الشركاء مع السوق و مختلف قطاعات المجتمع.
- الموقع الاستراتيجي المميز خاصة أبو ظبي بين الشرق والغرب.
- المركز المالي والاقتصادي الذي تحته الإمارات في المنطقة.
- التمتع بعوامل الاستقرار المالي.
- تطبيق الأنظمة والقوانين المتوافقة مع القوانين التنظيمية العالمية.
- تختضن بيئه أعمال متطرفة وصديقة للأعمال.
- توفر بيئه تحتية حديثة.
- وفرة رأس المال.

المبحث الثالث : واقع التكنولوجيا المالية في الهند و كينيا

شهدت السنوات الأخيرة تطويراً كبيراً في أساليب المعاملات المالية، مدفوعاً بالتقدم السريع في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech)، التي أصبحت عنصراً أساسياً في دعم النمو الاقتصادي وتيسير العمليات التجارية، خصوصاً في الدول التي تواجه تحديات اقتصادية وتنموية. وفي هذا السياق، بروزت كل من الهند وكينيا كنموذجين متميزين في تبني وتطوير تطبيقات التكنولوجيا المالية، رغم التباين في الظروف الاقتصادية والاجتماعية بينهما.

المطلب الأول: التكنولوجيا المالية في الهند

حققت آسيا تقدماً كبيراً في مختلف جوانب التكنولوجيا المالية، رغم وجود تباينات داخل المنطقة. فقد توسع استخدام التكنولوجيا المالية ليتجاوز المدفوعات، ليشمل الإقراض والتأمين والاستثمار . كما تم اعتماد مجموعة واسعة من التقنيات بناءً على الاحتياجات المختلفة. المستهلك، ومستوى التنمية والموقف التنظيمي

ووجود بنية تكنولوجية ومالية، وربما تكون الصين صاحبة التجربة الأكثر تقدماً في مجال التكنولوجيا المالية حتى الآن، إلا أن هناك عملية تحول وتطور تكنولوجي مثير للغاية من عدة نواحي تمثل في التجربة الهندية بدأت عملية التحول الرقمي عام 2009.

أولاً: اتجاهات التكنولوجيا المالية في الهند

بدأت عملية التحول الرقمي في عام 2009، وخلال الفترة من 2010 إلى 2015، شهدت الهند تأسيس 1216 شركة ناشئة في مجال التقنية المالية. في الفترة ما بين 2014 و2015، حصلت زيادة ملحوظة في عدد الشركات الناشئة في هذا القطاع، حيث ارتفع العدد من 210 شركات في عام 2014 إلى 454 شركة في عام 2015، مما يمثل نسبة نمو قدرها 116%. ومنذ 2015 وحتى نهاية يونيو 2020، شهدت الهند توسيعاً كبيراً في مجالات المدفوعات والإقراض وإدارة الثروات وغيرها. حالياً، توجد في الهند حوالي 2174 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية. تستحوذ مدینتا بنغالورو ومومباي معًا على 42% منها، حيث توزع فيها 405 شركات في مجال المدفوعات و365 شركة في الإقراض و313 في تكنولوجيا الثروات و173 في إدارة التمويل الشخصي و111 في تكنولوجيا التأمين و58 في تكنولوجيا التنظيم والأمن الإلكتروني.

تحتل شركات التكنولوجيا المالية في الهند مكانة بارزة في تحديد معايير جديدة للخدمات المالية في البلاد .
يتم دعم هذه الصناعة من خلال مبادرات حكومية مثل Aadhaar و Jan Dhan Yojana .
وظهور UPI ، مما يوفر أنسنة قوية لتعزيز الشمول المالي في الهند. من الناحية الديموغرافية، تصل نسبة تبني الرجال والنساء لتطبيقات التكنولوجيا المالية إلى 84% و 88% على التوالي . الفئة العمرية بين 25 و 44 عاماً تحقق أعلى نسب تبني لهذه التطبيقات بحوالي 73% ، بينما يبلغ هذا الرقم عالمياً 94% . تُعتبر الهند واحدة من أسرع الأسواق نمواً في مجال التكنولوجيا المالية بالعالم ، وهي تشارك الصين في تحقيق أعلى معدلات تبني عالمي بنسبة 87% مقارنة بالمعدل العالمي البالغ 64% في الأسواق الناشئة . تستحوذ الهند على مكانة رائدة في أنشطة الاستثمار بقطاع التكنولوجيا المالية في آسيا ، حيث تصل قيمة الصفقات المملوكة من رأس المال الاستثماري والملكية الخاصة والاندماج والاستحواذ إلى حوالي 647.5 مليون دولار من خلال 33 صفقة تقريباً، مقابل 284.9 مليون دولار في الصين خلال الربع المنتهي في يونيو 2020. من المتوقع أن تشهد قيمة المدفوعات الرقمية، والتي بلغت 65 مليار دولار في عام 2019، نمواً كبيراً بمعدل نمو سنوي مركب. (براهيم، صلاح، و بخيت، 2021، صفحة 444)(بتصرف)
ثانياً: مشهد التكنولوجيا المالية في الهند.

تساهم التكنولوجيا المالية في إحداث تغيير كبير وسريع في قطاع الخدمات المالية عبر مختلف المجالات مثل الإقراض، إدارة الثروات، التأمين، والمدفوعات الرقمية، بالإضافة إلى التنظيم، أسواق رأس المال، الإشراف، والتقنيات الأساسية التي تمكّن هذه الأنشطة. (براهيم، صلاح، و بخيت، 2021، صفحة 445)

تعد تكنولوجيا المدفوعات الرقمية العنصر الأكثر تمويلاً ومحركاً رئيسياً للثورة في مجال التكنولوجيا المالية في الهند. يسعى رواد الأعمال والمسوقون إلى اعتماد تقنيات متقدمة لتقديم خدمات الدفع الرقمي في السوق الهندية . بفضل هذه التقنيات، يتم تجاوز الطرق التقليدية، مثل استخدام العملات الورقية . هذه التكنولوجيا أصبحت الآن منتشرة في البلدان المتقدمة حيث تحقق أعلى نسبة أرباح من خلال عمليات تحويل الأموال بين الأفراد وشراء المنتجات من المتاجر التقليدية والإلكترونية . من أبرز الابتكارات في هذا المجال ما يعكس التفكير المستقبلي لبنك الاحتياطي الهندي وللحكومات التي ساهمت في تقدم ثورة المدفوعات في الهند، وهي كما يلي

نظام "واجهات الدفع الموحدة (UPI)" هو وسيلة للدفع الفوري شائعة الاستخدام في الهند كجزء من الدفع الإلكتروني . طورت هذا النظام شركة المدفوعات الوطنية في الهند بهدف تبسيط عمليات التحويل بين البنوك . يشرف بنك الاحتياطي الهندي على تنظيم هذا النظام، الذي يسمح بتحويل الأموال فوراً بين حسابين مصرفيين عبر الأجهزة المحمولة.

لقد أصبح رمز الاستجابة السريعة (QR code) أحد الأركان الأساسية في دفع المدفوعات الرقمية داخل منافذ البيع التجارية، مما أدى إلى التقليل من الحاجة لاستخدام أجهزة EDC ، وهي الأجهزة المكلفة التي كانت تستخدم سابقاً لجمع وإدارة البيانات . وتتوفر تقنية NFC ، وهي نوع من الاتصال اللاسلكي، طريقة سهلة لنقل البيانات عن طريق تمرين الهاتف المحمول فوق جهاز معين، حيث يشيع استخدامها في المحافظ الإلكترونية، وهو تطبيق معروف لتقنية الدفع الرقمية . من خلال تحميل تطبيق متخصص بالدفع الرقمي، يمكن ربط الهاتف بحساب البنك واستخدامه للدفع في المتاجر التي تعتمد على أجهزة قراءة NFC، مما يحول الهواتف المحمولة إلى أدوات دفع رقمية مفضلة ويساهم في تقليل الاعتماد على أساليب الشراء التقليدية . تقدم الشركات حلولاً وخدمات ذات قيمة مضافة للتجار لتعزيز الجدوى الاقتصادية لأعمالهم، مما يسهم في تحسين اقتصادياتهم . ومن المتوقع أن يتجاوز عدد التجار الذين يقبلون المدفوعات الرقمية وغير النقدية حاجز العشرة ملايين خلال العامين المقبلين . (براهيم، صلاح، و بخيت، 2021، صفحة 446)

رسوم المعاملات الصفرية دفع الحواجز الحكومية والضغط التنافسية إلى انخفاض مستمر في رسوم المعاملات التجارية والاقتصادية للمدفوعات . في هذا السياق، قام بنك الاحتياطي الهندي بتحديد سعر الخصم التجاري لمعاملات بطاقات الخصم بنسبة 0.4% للشركات الناشئة . بالإضافة إلى ذلك، تقدم معظم شركات التكنولوجيا المالية، مثل فاييس، خدمات الدفع بدون أي تكلفة.

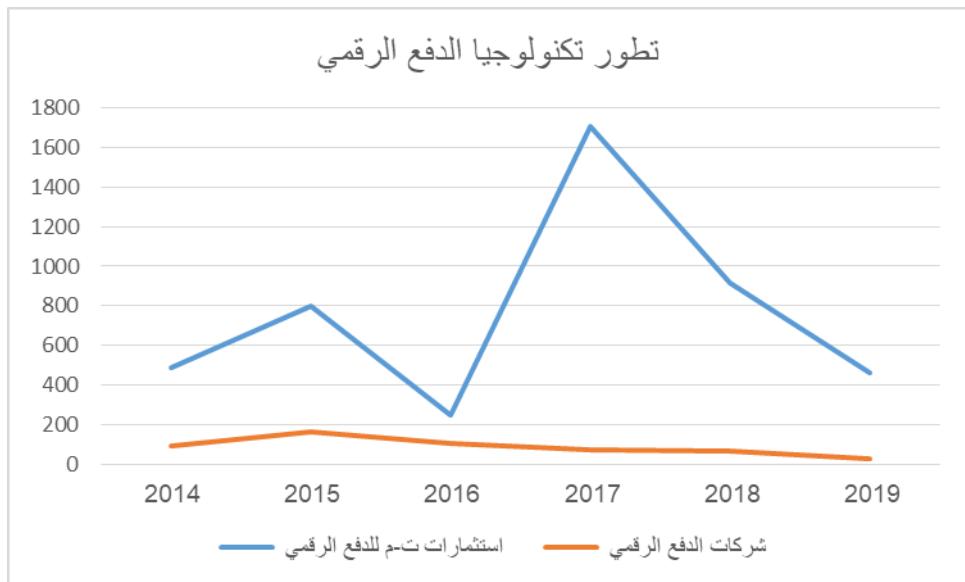
تسعي الشركات إلى تحقيق الأرباح من البيانات عبر بيع منتجات مالية وغير مالية أخرى . في مجال الأمن السيبراني، كان التركيز في العامين الماضيين على جذب العملاء وتشجيع استخدام الدفع الرقمي . حيث تشير التقارير إلى أن الهجمات الإلكترونية تسببت في أضرار مالية كبيرة تزيد على 500000 دولار

للشركات الهندية في الأشهر الـ 12 الماضية. كما أن من الضروري لمستخدمين خدمات الدفع الرقمي تبني تقنيات جديدة مثل المصادقة البيومترية، الذكاء الاصطناعي، ML ومطابقة نمط لمنع الاحتيال في الوقت الحقيقي لمعاملات الدفع الرقمي.

وسائل الدفع المسبق: PPI هي أدوات الدفع التي تسهل شراء السلع والخدمات، بما في ذلك تحويل الأموال والخدمات المالية والتحويلات مقابل القيمة المخزنة داخل الأداة أو عليها.

وقد مكنت استجابت البيئة الاقتصادية والتجارية للدولة الهند لتطور التكنولوجيا في مجال خدمات الدفع الإلكتروني وتوفيرها لأهم الاتجاهات السابق ذكرها في مجال الدفع الرقمي في السنوات الأخيرة من دخول مئات المستخدمين الجدد في مجال المدفوعات الرقمية وعلى مدى الفترة 2014-2019، تلقت التكنولوجيا المالية للمدفوعات الرقمية استثمارات بقيمة 4.6 مليار دولار أمريكي عبر 219 صفقة، تم خلال هذه الفترة تأسيس حوالي 532 شركة للمدفوعات الرقمية. ومع ذلك ، شهدت هذه الفترة أيضا زيادة المنافسة ، وانخفاض ولاء العملاء ، وارتفاع تكلفة حوافر العملاء ، وبعض القيود التنظيمية مثل معايير اعرف عميلك المتزايدة للمحافظة الرقمية وتوطين البيانات.

الشكل 5: تطور تكنولوجيا الدفع الرقمي



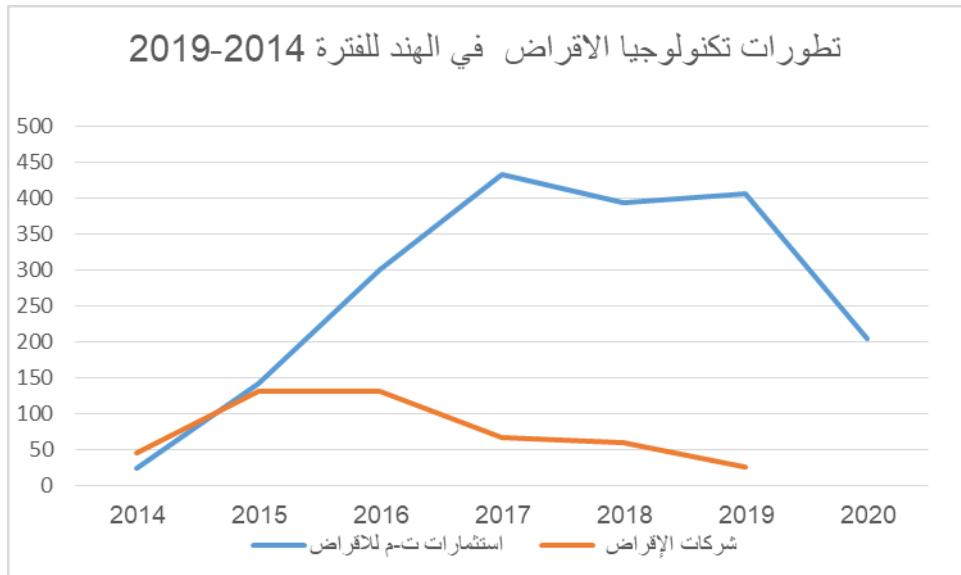
المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة . (واقع صناعة التكنولوجيا المالية في الهند وكينيا)

2- الإقراض

تسعي شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في حلول الإقراض إلى سد الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب في مجال الائتمان. لتحقيق ذلك، تعتمد هذه الشركات على نماذج تسجيل ائتمانية، تقليدية وبديلة،

وستفيد من تدفقات العمل الرقمية لتحسين تجربة العملاء وتعزيز الكفاءة التشغيلية . بوجه عام، ترتكز هذه الشركات على تلبية الاحتياجات الائتمانية للفئات المحرومة والتي لا يتم استغلالها بشكل كاف. وفقاً للإحصاءات، فإن 16% فقط من الشركات المتداولة الصغر والمتوسطة في الهند تحصل على ائتمان رسمي، مما يعني أن أكثر من 80% منها تعتمد على التمويل الذاتي أو المصادر غير الرسمية. هذه الفجوة تفتح باباً واسعاً أمام شركات التكنولوجيا المالية لتقديم حلول جديدة ومبكرة في مجال الإقراض. تشمل الخدمات الرئيسية في هذا المجال خصم الفواتير، إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى قنوات التمويل والتحصيل الائتماني . تشير تقديرات مجموعة بوسطن للاستشارات (BCG) إلى أن حجم السوق لـ تكنولوجيا الإقراض المالي في الهند يمكن أن يصل إلى 1 تريليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 72 تريليون روبيه هندية، بحلول عام 2023. تهم شركات التكنولوجيا المالية بالإقراض بتقليل حالات التأخير في السداد وتحسين عمليات جمع الأموال بتكاليف منخفضة . تستخدم هذه الشركات تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لتقدير أهلية العملاء للحصول على الائتمان بشكل أكثر دقة وفعالية. بين عامي 2014 و2019، ارتفع عدد شركات التكنولوجيا المالية للإقراض ليصل إلى 457 شركة، فيما جذبت هذه الشركات استثمارات تقدر بـ 1.695 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة . على الرغم من انخفاض عدد الشركات، فإن الاستثمارات في هذا القطاع شهدت نمواً ملحوظاً خلال تلك الفترة.

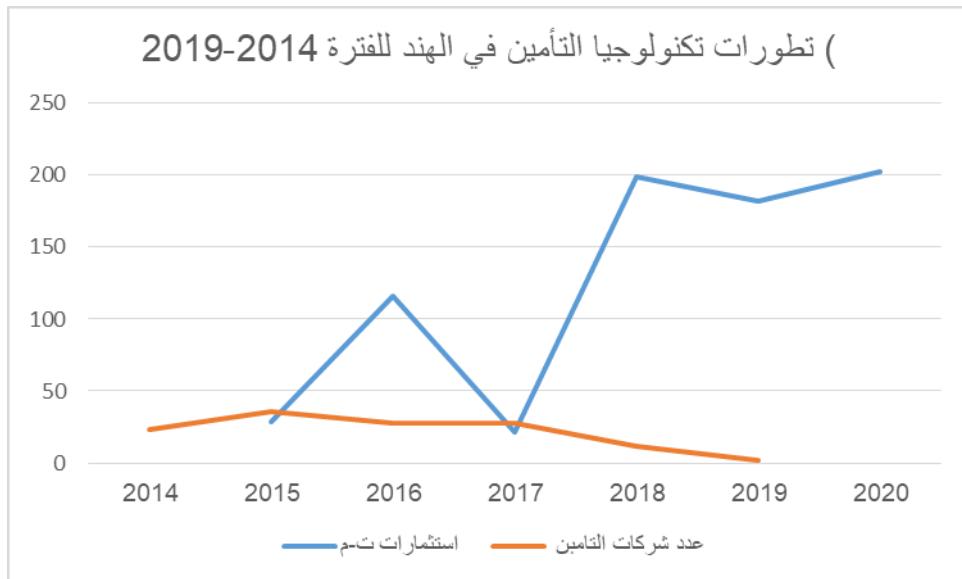
الشكل 6: تطور تكنولوجيا الإقراض في الهند



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة . (واقع صناعة التكنولوجيا المالية في الهند وكينيا)
3- تكنولوجيا التامين

مع تطور تكنولوجيا التأمين، شهدت صناعة التأمين في الهند تغيرات ديناميكية، حيث تم إعادة تشكيل سلسلة القيمة التقليدية للتأمين. تحقق ذلك من خلال تقديم حلول تأمين صغيرة ومرنة عند الطلب، وتطوير منصات تأمين مخصصة تعمل عبر الأجهزة المحمولة، بالإضافة إلى تحسين إدارة الطلبات عن بعد وتوفير الاستشارات التلقائية لتعزيز خدمة العملاء . كما شهد التمويل المقدم للشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا التأمين في الهند نموا ملحوظاً بعد عام 2017، حيث ارتفع من 21 مليون دولار في نفس العام إلى حوالي 203 مليون دولار في النصف الأول من عام 2020 . وبلغ إجمالي التمويل المخصص لشركات التكنولوجيا المالية حوالي 750 مليون دولار منذ عام 2015 وحتى نهاية النصف الأول من عام 2020 . وقد تم تأسيس نحو 129 شركة متخصصة في تكنولوجيا التأمين بين عامي 2014 و 2019 . ومع أن هذا القطاع لا يزال ناشئاً في الهند، إلا أنه يمثل فقط 2.76% من السوق الحالية في مرحلة النمو هذه. تبلغ نسبة التأمين على الحياة 0.93% والتأمين غير الحياة في الهند، مقارنةً بالمتوسط العالمي الذي يصل إلى 6.5%. في الوقت الحالي، تسيطر على مجال تكنولوجيا التأمين في الهند عدد من شركات التأمين التي تنتمي إلى العصر الجديد مثل Acko و Toffee و Digit . (براهيم، صلاح، و بخيت، 2021، صفحة 449)

الشكل 7: تطور تكنولوجيا التأمين في الهند



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة . (الواقع صناعة التكنولوجيا المالية في الهند وكينيا)

4- تكنولوجيا الثروات

يتم تصنيف تكنولوجيا الثروات على أنها عروض منتجات وخدمات تتمثل في برامج الخدمات المالية ومنصات وأدوات الاستثمار عبر الإنترنت و خدمات آلية تقدم للمستخدمين نصائح حول خيارات

الاستثمار بناءً على مدى تقبل المخاطر والمتطلبات والأهداف المستشارين الآلين لشركات الوساطة الرقمية). يستفيد مستخدمو تكنولوجيا الثروات من التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي شهدت الهند في السنوات الأخيرة زيادة في عدد المواطنين العاملين وارتفاع مستويات الثروة، مما أدى إلى تطورات كبيرة في قطاع تكنولوجيا الثروات. وبما أن المستهلكين ينتقلون من الاستثمار في الودائع الثابتة إلى الصناديق المشتركة والأسهم المباشرة، فمن المتوقع أن تنمو شركات تكنولوجيا الثروات بسرعة في المستقبل. هناك عدة عوامل تسهم في نمو هذه الصناعة، منها زيادة الثروة الشخصية في فئات معينة من العملاء، اعتماد القنوات الرقمية وسهولة الوصول إلى المعلومات لمستثمري التجزئة. منذ عام 2015 وحتى منتصف عام 2020، بلغ حجم التمويل لشركات التكنولوجيا المالية في مجال تكنولوجيا الثروات حوالي 464 مليون دولار، وتم إنشاء حوالي 579 شركة لتكنولوجيا الثروات خلال الفترة من 2014 إلى 2019.

5- تكنولوجيا التنظيم

شهدت تكنولوجيا التنظيم نمواً ملحوظاً في النصف الأول من عام 2018، بدءاً من الأزمة المالية في عام 2008، حيث واجهت المؤسسات المالية موجة من اللوائح والالتزامات المتزايدة. أدى هذا إلى ارتفاع تكاليف الامتثال، مما دفع العديد من البنوك التقليدية للبحث عن حلول تكنولوجيا التنظيم لخفض التكاليف وتحسين كفاءة إدارة متطلبات التقارير التنظيمية. في الهند، ظلت الاستثمارات في مشاريع تكنولوجيا التنظيم منخفضة في السنوات الأخيرة، حيث لم يتم تخصيص سوى 42 مليون دولار لهذا المجال منذ عام 2014 حتى منتصف عام 2020، وتم تأسيس 41 شركة في هذا القطاع خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2019. لكن مع التركيز المتزايد على الامتثال والحكومة، يتوقع أن يرتفع الاستثمار في مشاريع تكنولوجيا التنظيم في المستقبل.

6- تكنولوجيا البنوك

شهدت التكنولوجيا المالية زيادة ملحوظة في التمويل، حيث أصبحت البنوك أكثر استعداداً للاستفادة من الابتكارات المالية لتحسين كفاءتها التشغيلية. وصل حجم التمويل المخصص لتكنولوجيا البنوك إلى 403 مليون دولار بين عامي 2015 ونهاية النصف الأول من عام 2020، وتم تأسيس حوالي 153 شركة في هذا المجال خلال الفترة من 2014 إلى 2019. (براهيم، صلاح، و بخيت، 2021، صفحة 450)

ثالثاً :تحليل سوق التكنولوجيا المالية في الهند

يتوقع أن يشهد سوق التكنولوجيا المالية في الهند نمواً ملحوظاً بمعدل نمو سنوي مركب يتراوح بين 10% و 19% دورياً إيجابياً في تعزيز نمو هذا السوق بنسبة كبيرة، حيث أدت عمليات الإغلاق والقيود على الحركة إلى زيادة كبيرة في الاعتماد على طرق الدفع الإلكترونية والتجارة الإلكترونية خلال عامي 2020 و 2021. واستمر هذا الاتجاه في السنوات اللاحقة حيث أدرك الناس

مدى سهولة إدارة الأمور المالية عبر الإنترن特 مقارنة بالطرق التقليدية (mordor intelligence) (2025).

شهدت صناعة التكنولوجيا المالية الهندية نمواً كبيراً في السنوات الأخيرة، وبرزت الهند كمركز للعديد من الشركات الناشئة في هذا المجال، من أبرزها Faircent، PayU، Pine Labs، Paytm، وU، SoftBank استثمارتها الكبيرة في شركات ناشئة واحدة في مجال التكنولوجيا المالية. ساهمت المبادرات الحكومية في تعزيز الرقمنة في الأنظمة المالية ودعم اقتصاد غير نقدي، مما أدى إلى تحويل اهتمام المستهلكين نحو الخيارات الرقمية للمعاملات والخدمات المالية. وقد ساعد التمويل من قبل الجهات المحلية والدولية في تعزيز نمو المدفوعات الرقمية.

كما لعبت التجارة الرقمية دوراً مهماً في هذا النمو بجانب الابتكارات في تكنولوجيا الدفع باستخدام الذكاء الاصطناعي وسلسلة الكتل وإنترنت الأشياء. أيضاً، أصبحت أجهزة نقاط البيع المحمولة (POS) جزءاً رئيسياً من هذا التحول. وتشغيل 80% من العمليات المصرفية في البنوك الكبرى عبر القنوات الرقمية يؤكد دور هذه التكنولوجيا في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تعمل برامج التحويلات مثل FXNetworks وInstaReM وRemitly على تعزيز الدور الرقمي.

تطلق العديد من الشركات مختبرات للابتکار وتدخل في شراكات مع شركات التكنولوجيا المالية لتطوير الأفكار وتنفيذ المنتجات الجديدة. يوفر بنك الاحتياطي الهندي دعم التمويل للشركات الناشئة عبر تقديم قروض تقنية، فيما وافقت الحكومة على تراخيص مصرافية جديدة وزادت الحد الأقصى للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع تكنولوجيا التأمين.

المطلب الثاني: تجربة كينيا في التكنولوجيا المالية

إقليم إفريقيا جنوب الصحراء يعد من الرواد في استخدام الحسابات المالية المحمولة، حيث أفادت الإحصائيات أن في عام 2017 امتلك نحو 21% من البالغين حسابات مالية محمولة. من هؤلاء، نصفهم لديهم حسابات مالية محمولة فقط، بينما يمتلك الآخرون حسابات مالية رسمية ومحمولة معاً. تعتبر كينيا في طليعة هذا التوجه داخل الإقليم، وقد ساعدتها الثورة في التكنولوجيا المالية على تحقيق شمول مالي شبه كامل. هذه الدولة، التي تتميز بتجربتها التنموية المزدهرة في شرق إفريقيا، صنفت ضمن أفضل الاقتصادات أداءً في القارة ب معدل نمو وصل إلى 6.3% عام 2018 (براهيم، صلاح، و بخيت، 2021، صفحة 453)

برزت كينيا كمركز للتكنولوجيا المالية بسبب النجاح الباهر لخدمة الدفع عبر الهاتف المحمول M-Pesa، والتي تقدم خدمات مالية بالتجزئة عبر الهواتف النقالة، خاصة للأشخاص الذين يفتقرن إلى الخدمات التقليدية في المناطق الريفية. حققت المنصة نجاحاً سريعاً منذ نشأتها، نظراً لعدم كفاية المؤسسات المالية التقليدية ووجود بيئة عمل مواتية.

شهدت كينيا بروز العديد من الشركات التي تصمم منتجات وخدمات مالية رقمية مبتكرة استلهاماً من نجاح M-Pesa ، بهدف استيعاب جوانب أخرى من القطاع المالي غير الرسمي . ومع ذلك، تواجه شركات التكنولوجيا المالية هناك تحديات تعيق نموها، مثل نقص الموهاب الإدارية وقدرات تطوير البرمجيات، وضعف الوصول إلى البيانات والمعلومات، بالإضافة إلى مستويات غير كافية من الائتمان والاستثمارات . خدمة M-Pesa تعد نموذجاً بارزاً للتكنولوجيا المالية في البلاد.

أولاً : الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (MPESA) كنموذج للتكنولوجيا المالية في كينيا تم إجراء أربعة استطلاعات على مستوى الدولة بواسطة البنك المركزي الكيني والمكتب الوطني الكيني للإحصاء ونهاية Finances المالية الرقمية. تشير الدراسة إلى أن 75.3% من الكينيين يستخدمون الآن شكلاً واحداً على الأقل من الخدمات المالية الرسمية، وهو رقم تضاعف منذ الدراسة الأولى في عام 2006. ومع ذلك، توضح البيانات أن هذه الزيادة تُعزى بشكل كبير إلى ظهور الخدمات المالية عبر الهاتف، التي ارتفعت من صفر بالمئة إلى 71.4% خلال نفس الفترة الزمنية. قامت كينيا بتحقيق التحول الرقمي وتحقيق أهداف الشمول المالي عن طريق تطويرها لهذه الخدمات (براهيم، صلاح، و بخيت، 2021) المالية والمصرفية من خلال استراتيجية تهدف إلى زيادة فرص وصول الفئات ذات الدخل المحدود والمشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية والمصرفية.

أطلقت شركة Safaricom خدمة M-Pesa في مارس 2007، بدايةً كمنصة للإقراض تحت مظلة التمويل الأصغر. منذ ذلك الحين، تطورت لتصبح آلية تمكن المستخدمين من الإيداع والسحب النقدي عبر هواتفهم المحمولة عن طريق شبكة واسعة من الوكالء في جميع أنحاء البلاد. كانت خدمة تحويل الأموال عبر الرسائل النصية هي الأولى المتاحة، حيث يمكن للمستخدمين إرسال واستلام الأموال إلكترونياً من خلال هاتف محمول عادي. تتم عمليات الإيداع والسحب عبر الشبكة بواسطة وكالء يأخذون دور ماكينات الصراف الآلي التقليدية. يشمل وكلاء M-PESA متاجر صغيرة ومحطات للوقود ومكاتب بريد وحتى فروع البنوك التقليدية. بحلول عام 2017، وصل عدد الوكالء إلى 110 ألف، أي ما يعادل أربعين ضعف عدد ماكينات الصراف الآلي في كينيا. يعتبر نموذج التسويير وسيلة لجذب عدد كبير من الوكالء للخدمة، حيث تكون عمليات الإيداع النقدي مجانية بينما تفرض عمولة تعتمد على قيمة المعاملة عند إرسال أو سحب الأموال نقداً، وتتمثل هذه العمولة دخلاً للوكلاء. يمكن لأي شخص استخدام خدمة M-PESA، لكن المستخدمين غير المسجلين يدفعون رسوماً أكبر بكثير مقارنة بالمسجلين، بهدف تحفيز المزيد من الأشخاص لفتح حسابات على المنصة. (براهيم، صلاح، و بخيت، 2021، صفحة 454)

في عام 2007، أطلقت سفاري كوم منظومة تتيح لصغار المزارعين في كينيا استخدام الهواتف المحمولة للتواصل مع الموردين للحصول على الأسمدة والبنور والعلف والخدمات الزراعية الأخرى. في ذلك الوقت،

كانت كينيا تعاني من قلة فروع البنوك وأجهزة الصرف الآلي، حيث كان هناك 15 فرعاً فقط وماكينة واحدة لكل 100,000 شخص. لذا، تم الاعتراف بدور M-Pesa في تقديم الخدمات المالية لـ 81% من السكان الذين لم يكن لديهم حسابات بنكية ولم يكونوا جزءاً من النظام المالي الرسمي.

منذ تأسيس M-Pesa في 2006، شهدت المنصة نمواً ملحوظاً في أعداد المستخدمين وال وكلاء. بحلول عام 2016، بلغ عدد الكينيين الذين يستخدمون حساباتهم المالية عبر الهاتف المحمول بانتظام 71.4%， ووصل عدد وكلاء M-Pesa إلى 130,000، ما جعل نظام الدفع الرقمي M-Pesa جزءاً رئيسياً من الاقتصاد الكيني. ففي عام 2015، تم معالجة معاملات مالية بقيمة 24 مليار دولار عبر M-Pesa، أي ما يعادل نحو نصف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

كما تستخدم الغالبية العظمى من الشركات في كينيا، وخاصة شركات التكنولوجيا المالية، منصة M-Pesa كأداة دفع وتفاعل معها عبر واجهات برمجية (API) لتنظيم المعاملات المالية. هذا الابتكار أتاح للأفراد تحويل الأموال بسهولة باستخدام هواتفهم المحمولة.

ازداد الاعتماد على الهواتف المحمولة في سداد القروض، ودفع الفواتير، وصرف الرواتب، وشهد البرنامج نجاحاً كبيراً حتى في المناطق الريفية، ليصبح الوسيلة الرئيسية لتحويل الأموال في كينيا. خلال أقل من سنتين، نمت نسبة التحويلات المالية عبر هذا البرنامج إلى 50%， مما يعد خطوة هامة نحو تعليم العمليات غير النقدية وتحفيز سياسات الاقتصاد غير النقدي على المستوى الوطني من خلال تعزيز المعاملات الإلكترونية . وتماشياً مع هذا التوجه، تم إصدار العديد من بطاقات الدفع الإلكتروني لتمكين السكان من دفع تكاليف النقل العام وخدمات أخرى. تختل خدمة التحويلات المالية عبر الهاتف المحمولة المرتبة الأولى على منصة Pesa، حيث وصلت إلى نسب مرتفعة جداً ما بين 2014 و 2017. أيضاً ارتفعت نسب فواتير الخدمات المدفوعة والأجور المستلمة بشكل ملحوظ خلال هذا الفترة.

لقد كان لنظام MESA تأثير كبير على مشهد الشركات الناشئة في نيروبي، حيث شهدت المدينة تطويراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة لتنمية هذه الشركات ضمن أنظمة بيئية تعتمد على نماذج الأعمال القائمة على MPESA. ووفقاً لأحدث تقرير عن تمويل الشركات الناشئة في أفريقيا، وصل إجمالي الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية إلى 305 ملايين دولار في عام 2020، من خلال 52 صفقة. بذلك، احتلت كينيا المرتبة الثانية في أفريقيا بعد نيجيريا، التي حققت 307 ملايين دولار في نفس العام. تساهمن كينيا بنسبة 44% في تمويل التكنولوجيا المالية في أفريقيا، خلف نيجيريا التي تمثل 46%. توجد 38 شركة ناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا المالية في كينيا.

ثانياً : العوامل وراء تطور قطاع التكنولوجيا المالية في كينيا

رغم أن قطاع التكنولوجيا المالية في كينيا كان غير واضح قبل عام 2007، إلا أنه سرعان ما اكتسب شهرة عالمية كمرکز رائد للتكنولوجيا المالية في إفريقيا . تعود هذه القفزة الكبيرة لعدد من العوامل، منها نقص

المتاجيات والخدمات المالية المناسبة التي تقدمها المؤسسات التقليدية، ووجود بيئة تنظيمية إيجابية، إلى جانب جاذبية الاقتصاد الكلي . ساهم التقدم التكنولوجي في هذا المجال في خفض تكاليف الخدمات وجعلها أكثر ملاءمة وسهولة الوصول بالنسبة للجميع . بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي السائد في كينيا، لعبت الطبيعة الريادية للمواطنين الكينيين دوراً مهماً، حيث يتمتعون بفهم مالي جيد وقدرة على إجراء المعاملات بسهولة عبر الأجهزة المحمولة. (براهيم، صلاح، و بخيت، 2021، صفحة 456)

امتلاك حساب مصرفي كان ولا يزال مكلفاً للكثيرين، بالرغم من وجود نسبة كبيرة من السكان الذين لم يحصلوا على خدمات مالية كافية، لا سيما في الطبقة المتوسطة التي تتسع بسرعة. دخلت شركات التكنولوجيا المالية على الساحة بهدف تعزيز الشمول المالي للفئات ذات الدخل المنخفض والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تمكينهم من الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية، وبالتالي دمج قطاعات أخرى من الاقتصاد غير الرسمي. تعاني هذه الفئات من صعوبات في التعامل مع القطاع الرسمي بسبب التكاليف العالية والمخاطر المرتفعة.

ساهمت خدمات الهاتف المحمول في كينيا بزيادة نسبة الشمول المالي إلى 50%， وارتفع عدد الكينيين المنضمين للنظام المالي الرسمي في السنوات العشر الأخيرة. بحلول عام 2017، تم إدراج أكثر من 73% من الكينيين بشكل رسمي مقارنة بـ 58% في عام 2014. ساعدت خدمات الهاتف المحمول الكينيين على إدارة المخاطر المالية بفعالية. لوحظ اختلاف واضح بين مستخدمي الحسابات المالية المحمولة وغير المستخدمين أثناء انخفاض غير متوقع في الدخل؛ إذ لم يتغير إنفاق مستخدمي الحسابات المالية المحمولة بينما انخفض إنفاق غير المستخدمين بنسبة 7-10%.

يمتلك الكينيون كلا النوعين من الحسابات المالية: المصرفية والمحمولة، مما يعكس طرق الدفع الإلكترونية. يستخدم حوالي 40% من البالغين الحسابات المالية المحمولة لإجراء المدفوعات، بينما يجمع 29% بين استخدام الحسابات المصرفية والهواتف المحمول أو الإنترنت للوصول إليها. يمتلك الرجال حسابات مالية رسمية بنسبة 18% أكثر من النساء، إلا أن النساء يتوفون على الرجال بنسبة 11% في امتلاك الحسابات المالية المحمولة. كذلك، يمتلك الفقراء حسابات مالية محمولة أكثر من الأغنياء. (براهيم، صلاح، و بخيت، 2021)

حققت M-Pesa نجاحاً في تمكين المرأة مالياً، مما أدى إلى تحولها بشكل أكبر نحو الأعمال التجارية بعيداً عن الزراعة. كانت كينيا ناجحة في تقليل الاعتماد على القطاع غير الرسمي في تحويل الأموال، حيث حل نظام M-Pesa جميع المشكلات المتعلقة بتحويل الأموال تقليدياً عبر البنوك أو مكاتب البريد، وجعل التحويلات أسرع وأرخص وأكثر أماناً.

خلاصة الفصل

تخلص دراسة حول تجرب التكنولوجيا المالية العالمية إلى أن الابتكارات التكنولوجية في القطاع المالي قد أحدثت ثورة كبيرة في كيفية تقديم وإدارة الخدمات المالية. عبر استعراض أمثلة من دول مختلفة، يتبيّن أن التكنولوجيا المالية أسهمت بشكل ملحوظ في تعزيز الشمول المالي، كما قدمت حلولاً مبتكرة ساهمت في تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف.

تشير الدراسة إلى أن النجاح في مجال التكنولوجيا المالية يعتمد على اعتماد أفضل الممارسات العالمية، وتطوير بيئة تنظيمية مرنّة، وتعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص. من خلال الاستفادة من التجارب الدولية، يمكن دفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام.

النهاية

تلعب التكنولوجيا المالية دوراً حيوياً في تسهيل التجارة العالمية، مما يمثل فرصة كبيرة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل . لقد أثبتت هذه الأدوات فعاليتها في تجاوز العوائق التقليدية التي تعيق الحصول على الخدمات المالية، مما يسهم في تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من مشاركة أوسع في الأسواق العالمية عبر حلول مبتكرة مثل المدفوعات الرقمية والتمويل الجماعي والتحويلات عبر الإنترن特 . أسهمت هذه القدرات في تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة وتعزيز التعاون الثقافي .

كما تفتح التكنولوجيا المالية آفاقاً جديدة للتجارة الإلكترونية، مما يسمح للشركات في الدول بالوصول إلى قاعدة عملاء أوسع عبر الحدود دون الحاجة إلى البنية التحتية التقليدية المكلفة . هذا الاندماج الرقمي يعزز قدرة الدول النامية على جذب الاستثمارات الأجنبية وتطوير الصناعات المحلية، مما يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي . بالإضافة إلى ذلك، تلعب التكنولوجيا المالية دوراً محورياً في تعزيز الشمول المالي، مما يضمن للمجتمعات والأفراد المهمشين الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، ويساعد هذا التحول التكنولوجي في تحسين مستويات المعيشة وتقليل الفقر من خلال توفير أدوات مالية تمكن الأفراد من إدارة مواردهم بشكل أكثر فعالية.

لتحقيق الفوائد الكاملة من التكنولوجيا المالية، تحتاج الدول إلى التغلب على تحديات رئيسية مثل تطوير البنية التحتية الرقمية، تعزيز الأطر التنظيمية، وتوفير التعليم والتدريب المناسب لتعزيز القدرات الرقمية لدى المواطنين . كما يجب على الحكومات التعاون مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية لإنشاء بيئة داعمة تضمن الحماية من المخاطر السيبرانية وتضمن النزاهة والشفافية في العمليات المالية . في نهاية المطاف، يتضح أن التكنولوجيا المالية لا تقتصر على كونها وسيلة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، بل تشكل جسراً يربط الدول النامية بالاقتصاد العالمي، مما يتاح لها الاستفادة من الفرص التجارية الدولية وتحقيق التنمية المستدامة والازدهار .

أولاً : اختبار الفرضيات

استناداً إلى التحليل المنهجي لكل فرضية، نؤكد على صحتها بناءً على الأسس التالية:

I. تؤكد العديد من الدراسات أن هذه المفاهيم تشكل الركائز الأساسية للتكنولوجيا المالية الحديثة، حيث تركز هذه الأدوات على تحسين سرعة وأمان العمليات المالية، وتقليل التكاليف، وتوسيع نطاق الخدمات المالية . فعلى سبيل المثال، أشار تقرير البنك الدولي إلى أن أنظمة الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية تعد من أكثر التطبيقات انتشاراً وتأثيراً في تعزيز الشمول المالي . كما يُعد البلوك تشين والعقود الذكية من التقنيات الثورية التي تعزز الشفافية والفعالية في المعاملات المالية .

II. يدعم هذا الرأي تقارير حديثة صدرت عن مؤسسات مثل مكتري وصندوق النقد الدولي، التي بيّنت أن تقنيات التكنولوجيا المالية أدت إلى خفض وقت وكلفة التحويلات المالية الدولية، مع تحسين مستويات

الأمان والشفافية بفضل البلوك تشين والعقود الذكية . كما تسهم هذه الحلول في تقليل مخاطر الاحتيال وتعقيدات الامتثال التنظيمي، مما يعزز الثقة بين الأطراف التجارية . III.

تظهر الإحصائيات العالمية أن هذه الدول تتتصدر قائمة اعتماد التكنولوجيا المالية، نظرًا لبنيتها التحتية الرقمية المتقدمة، وتتوفر رأس المال، والتشريعات الداعمة للابتكار المالي . ففي تقرير صادر عن PwC لعام 2023 ، صنفت الصين والإمارات والهند كأكبر أسواق للتكنولوجيا المالية من حيث حجم المعاملات وعدد الشركات الناشئة في هذا القطاع . كما تميزت هذه الدول بسرعتها في تبني الحلول المالية الرقمية المتقدمة، مما يعزز مكانتها الريادية عالميًّا .

في الختام، تؤكد الأدلة النظرية والواقعية صحة الفرضيات الثلاث، مما يسلط الضوء على الدور المُحوري للابتكار المالي القائم على التكنولوجيا في تطور ونمو التجارة الدولية .

ثانياً :نتائج الدراسة

- 1- أظهرت الدراسة أن التكنولوجيا المالية أصبحت ركيزة أساسية في القطاع التجاري الحديث، حيث تساهم في تحسين الكفاءة، تقليل التكاليف، وتوفير حلول دفع وخدمات مالية أكثر سهولة وشموليّة للشركات والأفراد .
- 2- كشفت الدراسة عن تبني واسع لمختلف تقنيات التكنولوجيا المالية مثل حلول الدفع الرقمية، التمويل الجماعي، الذكاء الاصطناعي في التحليلات المالية، والبلوك تشين ، مما يعكس التوجه نحو رقمنة العمليات التجارية بشكل متزايد .
- 3- أوضحت دراسة الحالات أن هناك تبايناً كبيراً في مستوى تبني وتطور التكنولوجيا المالية بين الدول، ويعتمد ذلك على عوامل مثل الدعم الحكومي ، توفر البنية التحتية الرقمية، ووعي المستخدمين .
- 4- بيّنت التحليلات أن استخدام التكنولوجيا المالية يؤدي إلى زيادة في حجم المعاملات التجارية، تسريع عمليات الدفع، وتقليل المخاطر التشغيلية، مما ينعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي للقطاع .

ثالثاً: التوصيات و الاقتراحات

بناءً على دور التكنولوجيا المالية في تمكين الدول النامية من الاندماج في التجارة العالمية، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- 1- وضع برامج تدريبية وتنفيذية للأفراد والشركات في الدول النامية لتوضيح فوائد واستخدامات التكنولوجيا المالية في التجارة الدولية، مع توفير الموارد الالزمة لتعلم واستيعاب هذه التقنيات .
- 2- تحسين وتعزيز البنية التحتية الرقمية في الدول لدعم التكنولوجيا المالية، وهذا يشمل توفير الوصول السريع إلى الإنترنت ذو السرعة العالية والتطبيقات المالية الآمنة .

- 3- دعم الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية في الدول ، سواء عبر الاستثمار في الشركات الناشئة أو من خلال تقديم برامج تشجيعية ومسابقات لتطوير حلول مالية مبتكرة
- 6- إنشاء وإدارة إطار قانوني وتنظيمي فعال يضمن سلامة وأمان العمليات المالية عبر الإنترن特، مع حماية حقوق المستهلكين والشركات من المخاطر المختملة.
- 7- توسيع نطاق الشمول المالي في الدول النامية من خلال تشجيع استخدام التكنولوجيا المالية لتقديم الخدمات المالية للفئات غير المصرافية والمناطق النائية.
- 8- تقديم الدعم الفني والمعنوي للشركات والمؤسسات في الدول النامية لاعتماد التكنولوجيا المالية وتطبيقها بشكل فعال، من خلال توفير التدريب والاستشارات المتخصصة.

رابعاً : أفاق الدراسة

- تحليل تأثير التحولات التي تمر بها التكنولوجيا الحديثة على البلدان
- بحث في كيفية استخدام التكنولوجيا المالية لتطوير حلول مبتكرة وتنفيذها في هذه الدول.
 - دراسة تأثير الأزمات والتقلبات الاقتصادية على التكنولوجيا المالية في الدول وسبل تعزيز استمراريتها خلال هذه التحديات.

فهرس

المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
-	البسمة
I	الشكر
II	الاهداء
III	الملخص
١٤	مقدمة عامة
الفصل الأول: ماهية التكنولوجيا المالية	
16	تمهيد
17	المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية
18	المطلب الأول: تعريف التكنولوجيا المالية
21	المطلب الثاني: مراحل تطور التكنولوجيا المالية
22	المطلب الثالث: أهمية التكنولوجيا المالية
23	المبحث الثاني: خدمات و قطاعات التكنولوجيا المالية
23	المطلب الأول: خدمات التكنولوجيا المالية
24	المطلب الثاني: قطاعات التكنولوجيا المالية
26	المطلب الثالث: امثلة عن خدمات التكنولوجيا المالية
26	المبحث الثالث: شركات التكنولوجيا المالية
27	المطلب الأول: تعريف شركات التكنولوجيا
28	المطلب الثاني: أنواع شركات التكنولوجيا المالية
29	المطلب الثالث: الخصائص المميزة لشركة التكنولوجيا المالية
31	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: ماهية التجارة الدولية	
33	تمهيد

34	المبحث الأول : ماهية التجارة الدولية
34	المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية
35	المطلب الثاني: ماهية التجارة الدولية
35	المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الدولية
36	المبحث الثاني: نظريات وسياسات التجارة الدولية
36	المطلب الأول: نظريات التجارة الدولية
40	المطلب الثاني: سياسات التجارة الدولية
44	المطلب الثالث: العلاقة بين نظريات وسياسات التجارة الدولية
45	المبحث الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تسهيل التجارة الدولية
46	المطلب الأول: استخدامات التكنولوجيا المالية في التجارة الدولية
46	المطلب الثاني: العلاقة بين التقنيات المالية و التجارة الدولية
48	المطلب الثالث: التحديات و الفرص
50	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: دراسة تجارب بعض الدول	
52	تمهيد
53	المبحث الأول: دراسة تجارب الدول
53	المطلب الأول: استخدام الصين للتكنولوجيا المالية
53	المطلب الثاني: تأثير الصين على الخدمات المالية
54	المطلب الثالث: تجارب شركات ناجحة في التكنولوجيا المالية
56	المبحث الثاني: تجربة الإمارات في التكنولوجيا المالية
56	المطلب الأول: واقع التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة
58	المطلب الثاني: أهم شركات دفع للتكنولوجيا المالية الناشئة 2021
59	المطلب الثالث: عوامل نجاح التكنولوجيا المالية في الإمارات
59	المبحث الثالث: تجارب الهند و كينيا

59	المطلب الأول: تجربة الهند
66	المطلب الثاني: تجربة كينيا
70	خلاصة الفصل الثالث
72	الخاتمة
76	فهرس المحتويات
79	قائمة الأشكال
80	قائمة المداول
82	قائمة المراجع

فهرس الاشكال

الصفحة	العنوان	الشكل
20	يوضح خصائص التكنولوجيا المالية	الشكل 1
22	يوضح تطور التكنولوجيا المالية	الشكل 2
24	يوضح خدمات التكنولوجيا المالية	الشكل 3
30	أنواع شركات التكنولوجيا المالية	الشكل 4
63	يمثل تطور تكنولوجيا الإقراض في الهند	الشكل 5
64	يمثل تطور تكنولوجيا التامين في الهند	الشكل 6:

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الجدول
30	أنواع شركات التكنولوجيا المالية	الجدول 1
46	التفاعل بين النظريات و السياسات	الجدول 2

قائمة المراجع

الكتب

1- بن قيدة مروان اخرون.. الكتاب الجماعي ، التكنولوجيا المالية الابتكارات و الحلول الرقمية.. المدية: مخبر التنمية المحلية المستدامة. 2021

2- هوشيار معروف. تحليل الاقتصاد الدولي. الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع. 2006

المجالات

1- إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، آفاق الاقتصاد الإقليمي، ” أكتوبر. 2017

2- ابتسام مقوسي، و ابراهيم بورنان. ” ” مجلة الابحاث الاقتصادية معاصرة . ” مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تفعيل التجارة الالكترونية. 2024

3- امين حواس.. ” ” مجلة دراسات و ابحاث العدد 27. ” ” فهم معجزة النمو الاقتصادي في الصين . جوان 2017.

4- بلقلة براهيم، محمد صلاح، و حسان بخيت... ” ” واقع صناعة التكنولوجيا المالية في الهند وكينيا ” ” مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة . المجلد 06/العدد 01. 2021.

5- خديجة، نعيسى . مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية. ، المركز الجامعي مغنية . 2021

المذكرات

1- ابتسام ، بلخmas وأكرم زينب بلبلح» .. مذكرة ماستر « دور التكنولوجيا المالية في تحسين العمليات البنكية . جامعة ابن خلدون. 2023

2- اسامه ،ثنية الريح و عبد الحق معطي» .. مذكرة ماستر «دور التجارة الالكترونية في تعزيز حرية التجارة الدولية . جامعة ابن خلدون. 2022

3- اسماء بن عميرة، و حميدہ بلحناش.. ” ” مذكرة. ” ” عوامل تفعيل منظومة التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي . ميلة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بواسطوف. 2023

4- بليلة توفيق، و توفيق العمamarة. ” ” مذكرة ماستر. ” ” دراسة تقنيات الدفع و تطورها بالنسبة للتجارة الخارجية الجزائرية . الوادي، جامعة حمة لخضر. 2022

5- ترالت محمد، و العربي شاريف. ” ” مذكرة. ” ” السياسات التجارية والإندماج في الاقتصاد الدولي . ادرار، جامعة احمد دراية. 2016

6- حجريوة.الهام . اطروحة دكتوراه » دور التكنولوجيا المالية في تطوير الأداء المصرفي . غرداية :جامعة غرداية. 2024

- 7- خديجة ، شافو، و عائشة كنوز» .. مذكرة ماستر «تقييم استخدام التكنولوجيا المالية في البنوك التجارية الجزائرية . ورقة :جامعة قاصدي مرباح. 2023
- 8- خير شيماء، و بشينة عايدة مسعودي .. ”مذكرة ماستر أكاديمي . ” دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع التجاري. عين تيموشنت، جامعة بلحاج شعيب. 2023
- 9- د سعد عبد الكريم حماد.. ”محاضرة. ” ماهية التجارة الخارجية. 2024
- 10- رعيي ، خلود، و رانية رزقي .. مذكرة ماستر «دور التكنولوجيا المالية في دعم انشطة الابتكار المالي . ام البواني ،جامعة العربي بن مهيدى. 2022

الموقع الالكترونية

- 1- تم الاسترداد من :
 https://mawdoo3.com/%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2_%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9
 .(2025 ,04 29) mordor intelligence .
 : https://www.mordorintelligence.com/ar/industry-reports/india-fintech-market
- 2- تم الاسترداد من :
 https://mawdoo3.com/%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2_%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9
 .(2025, 05 03) .
 موضوع: من الاسترداد تم 3
- 3- تم الاسترداد من :
 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9
 .(2025 ,04 21) . wikipedia
 من الاسترداد تم 4
- 4- تم الاسترداد من :
 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9
 %D9%